وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2015

مذكرة بعنـوان:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية
دراسة حالة: مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
– بوزغوب ورزة
– بوقزولة نزيهة
–بوغابة مريم

إشراف الأستاذ(ة):
– ركيمة فارس

السنة الجامعية: 2015/2014

دعـــــــاء

اللهم علمني بما علمتني وعلمني بما ينفعني وزدني علما.

اللهم إني أسألك صحة في إيماني وإيمانا في حسن خلقي ونجاحا يتبعه فلاح،ورحمة منك يا رب وعافية ومغفرة ورضوان.

اللهم علمني أن أحب الناس كما أحب نفسي،وعلمني أ أحاسب نفسي كما أحاسب الناس وعلمني أن التسامح أعلى مراتب القوة وأن الإنتقام هو أول مظاهر العنف .

يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا أخفقت،بل ذكرني دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

يا رب إذا أعطيتني نجاحا فلا تأذ تواضعي،وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي،وإذا أسأت إلى الناس فامنحني شجاعة الإعتذار وإذا أسأت فامنحني العفو يا رب.

إلهي أسألك أن تصلي على رسولك،محمد خير خلقك وأن تنجينا وأهلينا وتخفف عنا عذابك.

اللهم أذنت لي بدعائك فاستجب يا رب.

آمين يا رب

شكر وعرفان

الحمد لله وحده حمدا خالصا وعملا"ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه"

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه،ملء الأرض وملء ما شاء الله من شيء بعده،يليق بجلال وجهه وعظمة سلطانه سبحانك ربي،ونصلي ونسلم ونبارك على الحبيب المصطفى محمد النبي الأمي الذي علم الأمم.

ونتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف"ركيمة غاري" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته طيلة قيامنا بهذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى جميع موظفي مصلحة الموارد البشرية ومصلحة المحاسبة لما قدموا لنا من معلومات كانت سندا لنا في الجانب التطبيقي وأخص شكري هذا إلى "محمد" الذي كان صبورا معنا إلى أبعد حد.

وفي الختام نرجو من الله عز وجل أن يكون هذا العمل المتواضع مرجعا ذا فائدة لإخواننا الطلبة وأخواتنا الطالبات ونسأل الله أن يحقق فيما كتبنا مبتغانا وعلى الله قصد السبيل وفوق كل ذي علم عليم والحمد لله رب العالمين.

وردة نزيهة مريم

إهداء

-أحمد ربي وخالقي وولي نعمتي على فضله ونعمه وسخائه وجزيل عطائه ،إن عملي هذا أقدمه خالصا لوجه الله تعالى راجية أن يتقبله مني ويجعل ثوابه في صحيفة أعمالي.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أغلى شيء لدي إلى والدي:

-إليك يا من الجنة تحت أقدامك وسر حنان بين أحضانك إليك يا من لا تكفي الكلمات في وصفها ولا شكرها،إليك يا حبيبة قلبي وروحي يا من لا وجود للحياة من دونها،إليك يا سندي ومصباح ظلمتي ،إليك أمي سر وجودي "مسعودة" شفاها الله وحفظها لنا.

-إلى من أفتخر وأعتز به رمز النبل والعطاء أبي الحبيب "عيسى" حفظه الله وأدامه تاجا فوق رؤوسنا.

-إلى روح أخي الطاهرة "ياسين" وخالتي "خروفة" رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

-إلى كل أخوتي :محي الدين،محمد ،سفيان،عبد الرزاق وبالأخص أخي الأكبر "عبد الوهاب".

-إلى كل أخواتي :حياة،زهرة،نجوى ،سلوى ،بالأخص توأم روحي "أمال" إلى كل أبنائهم.

-إلى خطيبي "هشام" والعائلة الكريمة وبالأخص الوالدين حفظهما الله.

-إلى كل صديقاتي :نزيهة ،مريم،بشرة،دلال ،فتيحة ،مريم ،هاجر وبالطبع لا أنسى خولة،لمياء ،زهية ،زينب.

-إل كل من سقط عن قلمي سهوا.

وردة

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار،جاعل الليل والنهار ثثم الصلاة والسلام على محمد المختار صلى الله عليه وسلم.

-إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما ،إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى روح والديا رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

-إلى اللذان كانا عونا لي ،سندي ،قوتي ،وملاذي بعد الله إلى من علماني علم الحياة ،وأظهرا لي ما هو أجمل من الحياة إلى جدتي الغالية وجدي.

-إلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة بدونك لا شيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء.....في نهاية مشواري أشكرك على مواقفك النبيلة ،إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل "أخي عادل"

-إلى أخوالي وأبناهم وبالأخص ابنة خالي "مروة" و"رحاب".

إلى خالتي يتوهةننوال ،زهية.

إلى زميلاتي وصديقاتي ورفيقات عمري:وردة ،مريم،دلال ،فتيحة،وبشرى ،هاجر ومريم.

إلى كل من ساندني في إتمام هذا البحث

إلى كل هؤلاء ،وبأسمى معاني الحب والوفاء

أهدي هذا العمل

نزيهة

إهداء

باسمك الله أبدأ وبحمدك أنتهي والصلاة والسلام على حبيبك وحبيبنا محمد صاحب المرسلين سبحانك ربي وبعونك إلى ما أنا عليه.

-أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال الله عز وجل فيها"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"صدق الله العظيم.

-إلى التي جعل الجنة تحت أقدامها والتي سقتني إلى آخر رمق في حياتها إلى التي لا أوفيها بالكلمات حقها التي فارق الموت بيني وبينها والتي لا تزال في جنة قلبي في قصرها إلى الغالية أمي .....إليك يا أمي رحمها الله وجعلها من حوريات الجنة إن شاء الله.

-إلى الذي غرس الفضيلة وعلمني الإحترام إلى من كان مرشدا لي وناصحا،إلى مصدر فخري ورمز عزتي أبي العزيز رحمه الله وجعله في الجنة إن شاء الله.

-إلى خير أنيس ومعين في حياتي إلى سندي في أصعب أوقاتي إلى من تربع عرش قلبي خطيبي وحبيبي "فريد" وكل أفراد أسرته وبالأخص الوالدين الكريمين حفظهما الله.

-إلى دعائم وركائز حياتي إلى مصدر قوتي في أضعف حالاتي إلى إخوتي أغلى ما أملك حسام وفؤاد وفتح الدين وزين العابدين.

-إلى كل أفراد أسرتي من صغيرها إلى كبيرها جدتي وجدي وخالاتي وأخوالي وإلى عماتي وأعمامي وإلى أولادهم وخاصة أنفال ورماس.

-إلى كل من ساعدني وساندني ،إلى صديقاتي العزيزات نزيهة ،وردة،هاجر،مريم،دلال،بشرى ،فتيحة.

الفهرس:

المحتوى	رقم الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة	
الفصل الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد الفصل الأول	**5**
المبحث الأول :مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصياتها	**6**
المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**6**
الفرع الأول :صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**6**
الفرع الثاني :معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
الفرع الثالث :تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول والمنظمات	**9**
المطلب الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**11**
الفرع الأول :خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة مع العملاء والمستخدمين	**11**
الفرع الثاني :خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم	**12**
الفرع الثالث :خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط	**13**
المطلب الثالث :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**13**
الفرع الأول :التصنيف حسب المعيار القانوني	**13**
الفرع الثاني :التصنيف حسب المعيار الإقتصادي	**14**
الفرع الثالث :التصنيف حسب طبيعة العمل	**15**
المطلب الرابع :أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
الفرع الأول :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها	**15**
الفرع الثاني :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتوجاتها	**16**

الفرع الثالث :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل بها	**17**
المبحث الثاني :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها مصادر تمويلها وتحديد إستراتيجيتها.	**17**
المطلب الأول :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**17**
الفرع الأول :الأهداف الإقتصادية	**18**
الفرع الثاني :الأهداف الإجتماعية	**18**
الفرع الثالث :الأهداف التكنولوجية	**19**
المطلب الثاني :دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**19**
الفرع الأول :الأهمية الإقتصادية	**20**
الفرع الثاني :الأهمية الإجتماعية	**22**
المطلب الثالث :تحديد استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**23**
المطلب الرابع :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**25**
الفرع الأول :التمويل الذاتي	**25**
الفرع الثاني :البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة	**26**
المبحث الثالث :عوامل فشل ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها	**27**
المطلب الأول :عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**27**
المطلب الثاني :عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**28**
المطلب الثالث :التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**29**
الفرع الأول :المشكلات والصعوبات الإدارية	**29**
الفرع الثاني :المشكلات والصعوبات التسويقية	**30**
الفرع الثالث :المشكلات والصعوبات الفنية	**30**
الفرع الرابع :المشكلات والصعوبات السياسية	**31**
الفرع الخامس :المشكلات والصعوبات التمويلية	**32**
الفرع السادس :مشاكل وصعوبات أخرى	**32**

خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني :مفاهيم عامة حول التنمية المحلية	
تمهيد الفصل	**34**
المبحث الأول :ماهية التنمية المحلية	**35**
المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية	**35**
المطلب الثاني :مكونات وعناصر التنمية المحلية	**36**
الفرع الأول :مكونات التنمية المحلية	**36**
الفرع الثاني :عناصر تحقيق التنمية المحلية	**36**
المطلب الثالث :مبادئ وركائز التنمية المحلية	**38**
الفرع الأول :مبادئ التنمية المحلية	**38**
الفرع الثاني :ركائز التنمية المحلية	**38**
المطلب الرابع :دوافع الإهتمام بالتنمية المحلية	**39**
المبحث الثاني :مقومات وأهداف واستراتيجيات تنفيذ التنمية المحلية	**40**
المطلب الأول :مقومات التنمية المحلية	**40**
الفرع الأول :المقومات المحلية	**41**
الفرع الثاني :المقومات البشرية	**41**
الفرع الثالث :المقومات التنظيمية	**42**
المطلب الثاني :أهداف التنمية المحلية	**43**
المطلب الثالث :نماذج وإستراتيجية تنفيذ خطط التنمية المحلية	**44**
الفرع الأول :نماذج التنمية المحلية وبرامجها	**44**
الفرع الثاني :مراحل تخطيط إستراتيجية التنمية المحلية	**45**
المبحث الثالث :الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**47**
المطلب الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة	**47**
الفرع الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام	**47**
الفرع الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة	**49**

المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	**51**
المطلب الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية	**52**
خلاصة الفصل	**58**
تمهيد الفصل	**59**
الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة-	**60**
المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة-	**60**
المطلب الأول :لمحة تاريخية عن مؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة-	**62**
المطلب الثاني :تعريف مؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة-	**62**
المطلب الثالث :أهمية وأهداف مؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة-	**62**
الفرع الأول :الأهمية	**62**
الفرع الثاني :الأهداف	**63**
المبحث الثاني :الجانب التنظيمي لمؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة-	**63**
المطلب الأول :الموقع والمساحة	**64**
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة-	**67**
المبحث الثالث :مساهمة مؤسسة مطاحن بني هارون في التنمية المحلية	**67**
المطلب الأول :الضرائب والمؤسسة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون	**70**
المطلب الثاني :مساهمة مؤسسة مطاحن بني هارون في خلق مناصب شغل	**70**
الخاتمة	

فهرس الجدول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تصنيف امؤسسات الصغيرة على أساس تنظيم العمل	15
02	تطور الناتج الداخلي الخام BIPخارج قطاع المحروقات حسب لطابع القانوني	47
03	تطور القمة المضافة في بجزئر خلال لفترة (2004-2008)	49
04	تطور عدد العمال المصرح بهم في لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	51
05	تطور الميزان التجاري بين سنتي 2008-2009	53
06	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطا المحروقات في 2004الى 2009	54
07	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات لسنة 2009	57
08	توزيع عمال الوحدة الانتاجية و التجارية للقرارم قوقة على مختلف المصالح	64
09	الحالة السنوية المفصلة للرسم على القيمة المضافة	69
10	بيان الضريبة السنوي على الدخل الاجمالي	70
11	تقسيم عدد العاملين حسب المجموعات	71
12	حركة المستخدمين الشغل الدائم و المؤقت للوحدة	71

فهرس الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الأشكال	رقم الصفحات
01	التحليل الاستراتيجي المعمد للوصو الى الأهداف المرجوة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	23
02	مقارنة تطور PIBخارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال (2004-2008)	48
03	تطور القيمة المضافة في الجزائر وفق الطابع القانوني خارج المحروقات (2004-2008)	50
04	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القيمة المضافة حسب قطاع النشاط	50
05	تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية	52
06	تطور الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات	53
07	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	54
08	نسب المواد المصدرة خارج المحروقات لسنة 2009	55
09	تطور قيمة صادرات بعض المواد الغذائية 2004-2008	56
10	تطور قيمة صادرات بعض المواد الغذائية المصدرة بانتضام	56
11	فروع الشركة الوطنية للحبوب و الصناعات الغذائية و مشتقاتها	60
12	فروع مؤسسة الريض قسنطينة	60
13	الهيكل التنظيمي للوحدة الاناجية و التجارية لمطاحن بني هارون القرارم	65

مقدمة عامة :

إن الواقع الإقتصادي الحالي نشأ عن مجموعة من التغيرات الاقتصادية المتداخلة والمتشابكة فيما بينها.والتي شغلت بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين خصوصا المؤسسات الاقتصادية باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي.

حيث يضم الاقتصاد الوطني لأي دولة العديد من المؤسسات التي تنشط في مختلف القطاعات ومن بينها،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إختلاف أنواعها،والتي تعتبر إحدى ركائز التنمية الاقتصادية وبالأخص التنمية المحلية لما تتمتع به من مزايا نسبية في مجال الإنتاج والخدمات،الأمر الذي حتم ضرورة وجودها إلى جانب المؤسسات الكبيرة ولهذا أصبح من الضروري الاهتمام بها أكثر وإيجاد السبل الكفيلة برفع كفاءتها الإنتاجية باتخاذ سلسلة من الإصلاحات هدفها الأساسي ترقية الإستثمار المحلي وخلق فرص عمل والجزائر كمثيلتها من الدول سعت ومنذ الإستقلال إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة من خلال إعادة النظر والإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الذي شهدته هذه المؤسسة بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني،وجاء هذا الإهتمام كنتيجة لمجمل التغيرات الجذرية التي فرضتها التعاملات الاقتصادية والتي دعت إلى محاولة الإرتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة سواء المحلية أو الدولية،وفي جميع المجالات.

وفي هذا السياق لا يمكننا الحديث عن الدور التنموي دون أن نشير لمجموع الخصائص التي تؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية.

إشكالية البحث:

تحاول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلال كل إمكانياتها من أجل المحافظة على استمراريتها،كما تحاول في الوقت ذاته مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية،وفي هذا الفضاء الجديد يكون تحقيق التنمية المحلية مرهون بقدرتها على التكيف مع الاستراتيجيات المتبعة اقتصاديا،ومن هنا فإن الاشكالية التي يمكن طرحها تتمحور حول تساؤل رئيسي.

هو:ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي :

1-ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وما معايير تصنيفها؟

2-ما هي أهم الخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الأهداف التي تصبو إليها؟

3-فيما تتمثل مختلف جوانب التنمية المحلية؟

4-ما هي مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجوانب المتعلقة بالتنمية المحلية؟

5-ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية ميلة؟.

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-تعتبر المؤسسات الص-م تلك المشروعات التي تتميز بانخفاض رأسمالها،قلة عدد عمالها،صغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة للتشغيل.

-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

-في الغالب تتجسد مختلف جوانب التنمية المحلية على المستوى الاقتصادي،الاجتماعي والبيئي.

-يظهر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جليا في توفير مناصب شغل وزيادة نسبة الصادرات وكذلك الواردات بنسبة معتبرة.

هناك سبل من أجل تفعيل هذا الدور في التنمية المحلية.

على اعتبار أنها مؤسسات مهملة في الاقتصاد المحلي للولاية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

-إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتنمية المحلية على حد سواء.

-الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة الدولية أو المحلية.

-كون التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية المحلية الشاملة والمتوازنة.

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من خلال توفير مناصب شغل وزيادة في المعاملات الاقتصادية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

-محاولة إبراز مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية على حد سواء.

-محاولة دراسة وتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ومعرفة الدور التنموي الذي تلعبه هذه المؤسسات على المستوى المحلي لولاية ميلة.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية" يعود لمجموعة من الأسباب:

-الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع ،بالإضافة إلى محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية والنظرية.

-الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة.

-فضولنا لمعرفة الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي.

-محاولة الإطلاع عن كتب على الدور الذي تلعبه الوحدة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون-القرارم قوقة.

منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة والتي تحدد المنهج الواجب اتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانب الموضوع قمنا بالإعتماد على كل من المنهجين الوصفي والتحليلي في أغلبية أجزاء البحث،كما استعملنا مختلف المراجع والمصادر المكتوبة والإلكترونية.وكل ما له صلة بالموضوع بالإضافة إلى الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال جمع البيانات عن طريق المقابلة مع المسؤولين في مؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة-ومختلف الوثائق المتاحة فيها.

أدوات الدراسة:

تتمثل الأدوات المستعملة لإجراء هذه الدراسة فيما يلي:

-المسح المكتبي بالإطلاع على المراجع العربية والأجنبية وعلى مختلف الدراسات والأبحاث السابقة،والأنترنيت والمجلات والمقالات المتخصصة التي لها علاقة بموضوع البحث.

-المقابلات الشخصية الرسمية وغير الرسمية لغرض تجميع البيانات والمعلومات التي تساعدنا على الحصول على مختلف التوضيحات.

صعوبات البحث:أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي:

-قلة المراجع وخاصة بالمركز الجامعي-عبد الحفيظ بوالصوف ميلة-.

-قلة الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

هيكل البحث:

لتحقيق الأهداف والإجابة على التساؤلات تمت هيكلة البحث وتقسيمه إلى ثلاث فصول حيث يتناول كل فصل ما يلي:

الفصل الأول بعنوان مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تم من خلال إبراز مختلف التعاريف المتعلقة بهذه المؤسسات وخصائصها وكذلك أنواعها،أهم معايير تصنيفها بالإضافة إلى التطرق إلى أهدافها،أهميتها ومختلف مصادر تمويلها،كما يتناول هذا الفصل أيضا أسباب فشل ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التحديات والمعيقات التي تواجهها.

أما الفصل الثاني:والمعنون بمفاهيم عامة حول التنمية المحلية حيث ركزنا على ماهية التنمية المحلية من خلال المفهوم،المبادئ والركائز،دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية،أهدافها ومقوماتها واستراتيجيات تنفيذها وفي الأخير قمنا بتوضيح الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل،الناتج الوطني الخام،القيمة المضافة والتجارة الخارجية.

أما الفصل الثالث:الذي تضمن دراسة حالة حول مؤسسة مطاحن بني هارون-القرارم قوقة باعتبارها وحدة إنتاجية تجارية تلعب دورا في تحقيق التنمية على المستوى المحلي بمساهمتها في دفع الضرائب وتوفير مناصب شغل.

تمهيد الفصل :

يتركز تقدم اقتصاد أي بلد من البلدان على مدى تقدم و تطور مؤسساته الاقتصادية و الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنمية .

-تأخذ المؤسسة الاقتصادية عدة أشكال تبعا للوضعية القانونية أو النشاط الاقتصادي الذي تزاوله أو حسب حجمها –فحسب هذا الأخير نميز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوف نسلط الضوء في هذا الفصل على هذه الأخيرة التي أصبحت تتميز بدور هام في اقتصاديات الكثير من البلدان سواء المتقدمة منها أو النامية .

-بدأ الاهتمام أكثر فأكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد منتصف القرن الماضي وما رافقه من تدهور في الأوضاع المالية لغالبية البلدان وخاصة النامية ،مما أضعف من قدراتها الاستثمارية وبالتالي عدم القدرة على إنشاء مؤسسات كبيرة ،كما عززت موجة الخصخصة حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص وتزايد أهمية هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة بالنظر للدور الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبحت تلعبه ونتيجة لتميزها عن المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص .

-ولهذا سنتناول في هذا الفصل المعنون بماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي :

أولا :التعرض إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبيان صعوبات التعريف ،معايير التعريف ،ثم قمنا بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول والمنظمات وبعد ذلك أوضحنا خصائص هذه المؤسسات .

ثانيا :كما سنتناول إلى جانب هذا أنواع ومختلف تصنيفات هذه المؤسسات بالإضافة إلى أهدافها ومصادر تمويلها وأهم التحديات التي تواجهها وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول :مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصياتها :

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضروريا وأساسيا وذا أهمية بالغة لنمو وترقية هذه المؤسسات .وتنبع الأهمية التي يكتسيها الجانب التمويلي من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جميع الأصعدة .

وتستمد هذه المؤسسات قدرتها على لعب هذا الدور من خصائصها التي تكسبها ميزة خاصة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ،ونفسه هذه الخصائص تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل عديدة ،ينبغي معالجتها .

كما أن وضع تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمييزها عن باقي المؤسسات وجعلها تستفيد من البرامج والسياسات الداعمة لها ،أمر صعب ومحل اختلاف كبير بين أهل الإختصاص .

إن الإحاطة بكل تلك النقاط ،أي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،معرفة خصائصها دراسة أهميتها الإقتصادية والإجتماعية وكذلك مشاكلها أمر ضروري في هذه الدراسة قبل التطرق إلى مصادر التمويل المتاحة أمام هده المؤسسات ،وكذلك المشاكل التي تقف بينها وبين اختيار المصدر الملائمة من تلك المصادر ومن هنا سيكون البحث الأول معرضا لكل تلك العناصر .

المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات غير متجانسة ومتنوعة ،وهذا ما يفسر تعدد المفاهيم المعطاة لها وعدم وجود طريقة موحدة ودقيقة لمعالجة هذا الأمر .ونتيجة لذلك تتعدد تعاريفها حسب البلدان وحسب الفترات إعتمادا على مجموعة من المعايير .

الفرع الأول :صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-يوجد هناك إختلاف كبير وعدم اتفاق فيما يخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والمنظمات ،ويمكن إرجاع صعوبة وضع تعريف موحد لهاته المؤسسات إلى ثلاثة عوامل أساسية هي[1]

أولا :العوامل الإقتصادية :وتتضمن مايلي :

-اختلاف مستويات النمو الإقتصادي :ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول وإتلاف مستويات النمو ،فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات.م.أ،ألمانيا واليابان أو أي بلد صناعي آخر قد تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر مثلا،كما أن شروط النمو الإقتصادي والإجتماعي تتباين من فترة لأخرى ،فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة ،ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الإقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الإقتصادي .

-تنوع الأنشطة الإقتصادية :

إن تنوع الأنشطة الإقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع إلى آخر .فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة ،وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا .

وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر باختلاف الحاجات إلى العمالة ورأس المال،فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة إستثماراتها أو التوسع فيها،وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة .وعلى المستوى التنظيمي فإن المؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا من ذلك المستخدم في المؤسسات التجارية والخدماتية بغية التحكم في أنشطتها المعقدة وتحديد المهام بدقة لإتخاذ القرارات المختلفة حيث تستخدم المؤسسات الخدماتية والتجارية هيكلا يتسم بالبساطة وسهولة اتخاذ القرار وتوحيد جهة إصداره .

إختلاف فروع النشاط الإقتصادي :

1)كمال دمدوم ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عملية الإنتاج ،مجلة دراسات اقتصادية ,العدد 2 ،ص 158.

يختلف النشاط الإقتصادي وتنوع فروعه،فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة تجزئة وتجارة بالجملة ،وأيضا على مستوى الإمتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية ،والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية ،الغذائية ،التحويلية ،.....إلخ.وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للإستثمار ،فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة والتجزئة أو الصناعة الغذائية .

ثانيا :العوامل السياسية :

-وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه .وعلى ضوء العامل الأساسي يمكن تحديد تعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع .

إن محاولة إعطاء تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بتجاوز الصعوبات السابقة يمر عبر مجموعة من المعايير المستخدمة في ذلك ،وهذا ما سيتم معالجته في الفرع الثاني من المطلب الأول .[1]

الفرع الثاني :معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

-تتم معالجة قضية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام مقاربتين مختلفتين فمن جهة هناك المعايير الكمية والتي تسمى كذلك بالمعايير الوصفية ،ومن جهة أخرى هناك المعايير الكيفية ،والتي تعرف كذلك بالمعايير النظرية أو الإجتماعية أو التحليلية .[2]

أولا :المعايير الكمية :

-إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لمجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ،ومن بين هذه المعايير نذكر:[3]

-حجم العمالة .

-حجم المبيعات .

-قيمة الموجودات .

-القيمة المضافة .

-رقم الأعمال .

-الطاقة المستعملة .

-قيمة الإنتاج .

-رأس المال المستثمر والتركيب العضوي لرأس المال .....إلخ.

-ورغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها إستخداما هي معيار حجم العمالة ،رقم الأعمال وحجم الموجودات نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهاته العناصر .كما تجدر الإشارة إلى أن المعايير الكمية كثيرة الإستخدام في التحليلات الإحصائية وكذلك في أغلب التشريعات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لسهولة الحصول على المعطيات الخاصة بها إضافة إلى سهولة المقارنة بين مختلف الدول فيما يخص حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطتها .

ثانيا :المعايير الكيفية :

---

[1] كمال دمدوم ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 159.

[2] Robert Wtterwulghe et autres ,entrerprise humaine-Debock université,Bruxelles,Belgique,1998,P1415

[3]-فايز جمعة صالح النجار ،أ.د= عبد الستار ومحمد العلي ،الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الطبعةالأولى

تعتبر المعايير الكيفية ذات أهمية كبيرة عند القيام بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث أن إستخدام المعايير الكمية لوحدها قد يكون مضللا وغير عملي خاصة عند إجراء مقاربة اجتماعية أو اقتصادية لهذه المؤسسات .

لذلك فإن وضع تعريف يعتمد على معايير كيفية يعتبر أكثر دقة وتفصيلا وبالتالي أكثر ملائمة بحيث يمكننا من الإحاطة بخصائص الحجم الصغير والمتوسط مقارنة بالحجم الكبير.[1]

ويوجد العديد من المعايير الكيفية ،أهمها :

1-**الاستقلالية** :ونعني بها استقلالية المؤسسة عن أي مؤسسات كبرى ،فالفروع الصغيرة للوحدات الاقتصادية الكبرى لا تعتبر في عداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار .[2]

2-**الملكية :**تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تتسم بالجمع بين الملكية والإدارة (مدير المشروع مالكه)أو على الأقل قلة عدد مالكي رأس المال في حال الملكية الجماعية ،كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص .[3]

3-**الحصة السوقية** :تكون عادة الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة بسبب صغر حجم الإنتاج وصغر الإمكانيات وحجم رأس المال بصفة عامة ،وهذا يجعل هاته المؤسسات غير قادرة على فرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى .[4]

4-محلية النشاط :ونعني بمحلية النشاط للمؤسسة على منطقة أو مكان واحد تكون معروفة فيه ،وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع ،تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي لإليه المنطقة .[5]

بعد التعرض لأهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،سوف ننتقل لإعطاء بعض التعاريف المعتمدة لها في بعض الدول والمنظمات على أساس أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا .

الفرع الثالث :تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول والمنظمات :

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة ،وذلك باختلاف معايير التعريف والتصنيف المعتمدة ،ويرجع ذلك إلى تباين الإمكانيات والموارد ومستويات النمو من دولة لأخرى ،ولهذا سوف نتعرض لمجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية كما يلي :

أولا :تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تختلف تعاريف هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية كل منظمة أو هيئة مهتمة بالقطاع ،وفيما يلي أهم التعاريف في هذا البلد :

تعريف البنك الإحتياطي الفدرالي :

يضع البنك تعريفا محددا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتكز على أساس تقديم المساعدات لها ،فيعرفها على أنها "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ،وتستحوذ على نصيب محدود من السوق".

تعريف إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية :

تعتمد هذه الإدارة جملة من المعايير لتحديد مفهوم المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية وإعفائه جزئيا من الضرائب ،ومن بينها نذكر ما يلي :

---

[1] Robert wtterwulghe,Op-cit,P 15.

2-عبد الباسط وفاء ،مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة ،دار النهضة ،حلوان مصر ، 2001،ص17.

3د-نبيل جواد ،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت الطبعة الأولى ، 2007،ص 34.

4)رابح خوني ،رقية حسني ،المؤسسات ص-م ومشكلات تمويلها ،ايتراك للنشر والتوزيع ،القاهرة الطبعة الأولى ، 2008،ص 22.

5كاسر نصر المنصور شوقي ناجي ،إدارة المشروعات الصغيرة ،دار الحامد للنشر ،عمان ،الأفض الطبعة الأولى ،ص 43.

-إستقلالية الإدارة والملكية .

-محدودية نصيب المنشأة من السوق .

-ألا يزيد عدد العمال عن مائتين وخمسين بالنسبة للمؤسسة الصغيرة ،وأن لا يتجاوز ألف وخمس مئة في بعض الأحيان .

-إجمالي الأصول والأموال المستثمرة لا يتجاوز تسعة ملايين دولار كشرط أساسي .

-لا تزيد القيمة المضافة عن أربعة ملايين ونصف دولار .

-ألا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين أربعة مائة وخمسين ألف دولار .[1]

تعريف حسب قانون الأعمال الصغيرة لسنة 1953:(The Small Business Act 1953)

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا القانون بأنها "تلك المؤسسات التي تكون مسيرة بطريقة مستقلة ،وهي مملوكة لشخص مقاول أو مبادر (Entrepreneur)مستقل ،وليس لها وضعية مسيطرة في السوق .[2]

-تجدر الإشارة ،إلى أنه توجد عدة تعاريف أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات.م.أ،إلا أننا نكتفي بالتعاريف السابقة لكونها تعطينا نظرة عامة كافية عن تلك المؤسسات في هذا البلد .

ثانيا :تعريف ألمانيا :

تتبنى ألمانيا عدة تعاريف تستند إلى بعض المعايير الكمية والكيفية ،وأهمها:[3]

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل منشأة تمارس نشاطا إقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن مائتي عامل .

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي ،وإنما تتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ،ويتحملون كل الأخطار .

ثالثا :تعريف بريطانيا :

-يعتبر التعريف المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوارد في تقرير بولتون الصادر في فترة السبعينات أكثر التعاريف شيوعا في بريطانيا .وقد إعتمد في تعريف هاته المؤسسات على معايير كيفية بالدرجة الأولى ،حيث يعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتوفر فيها الشروط التالية:[4]

-كون المؤسسة مسيرة من طرف مالي فيها بطريقة شخصية أو فردية .

-حصة سوقية محدودة .

-إستقلالية المؤسسة .

-إضافة إلى ضعف المعايير الكمية كحجم المبيعات الذي لا ينبغي أن يتجاوز 1,4 مليون جنيه إسترليني وأن لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 8 مليون جنيه إسترليني .

رابعا :تعريف فرنسا :

1رابح خوني ،رقية حسني ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 24.

2 Robert Wtterwulghe,Op-cit,P 16.

3رابح خوني ،رقية حسني ،مصدر تم ذكرة سابقا ،ص 26.

4)Robert Wtterwulghe,OP-CIT .P18

قبل صدور توصيات الإتحاد الأوروبي بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت تعتبر كمؤسسات صغيرة ومتوسطة في فرنسا ،المؤسسات التي تظم ما بين 10و499 موظف والتي لا تدخل في إحدى فروع الشركات الكبرى.[1]

خامسا :تعريف اليابان :

يستخدم في اليابان مصطلح "الصناعات الصغيرة والمتوسطة "ويعرفها قانون السياسة الأساسية للمنشآت الصغيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 300 عامل يتقاضون أجورا منتظمة وذلك في الصناعات التحويلية والمعدنية وخدمات النقل وهي أيضا وحدات الأعمال التي تستخدم أقل من 50 عاملا يتقاضون أجورا منتظمة في وحدات الأعمال التي تعمل في التجارة والخدمات كما تعد من المشروعات أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة تلك التي يقل رأسمالها المدفوع عن 50 مليون ين ،وتم تعديل هذا المبلغ لاحقا ليصبح 10 مليون ين .[2]

سادسا :تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعددت التعاريف في جمهورية مصر حسب الجهة الصادر عنها التعريف ،ومن أهمها وأكثرها استعمالا:

-تعريف بنك التنمية الصناعية :في سنة 1982 قدم هذا البنك المنشأة الصناعية الصغيرة على أنها تلك المنشأة التي قيمة رأس المال الثابت المستمر في الآلات والمعدات بها لا يزيد عن 350 ألف جنيه مصري وارتفع هذا الحد إلى 420 ألف جنية عام 1983 وإلى نصف مليون عام 1984.[3]

-تعريف وزارة الصناعة المصرية :وتعرف الصناعات الصغيرة على أنها المنشآت الصناعية التي لا يزيد رأسمالها المستثمر في الآلات والمعدات عن نصف مليون جنيه بعد إستبعاد المباني والأراضي[4]

من خلال التعريفات السابقة تلاحظ أنها اهتمت بالمؤسسات الصغيرة دون المتوسطة ،وهذا يرجع إلى الإهتمامات الإقتصادية للسلطات المصرية ورؤيتها في هذا المجال .

سابعا :تعريف لبنان :يتم تعريف المؤسسات وتصنيفها في لبنان بالإعتماد على معيار حجم العمالة كما يلي :[5]

-مؤسسة صغيرة الحجم :من 1 إلى 5 موظفين .

-مؤسسة متوسطة الحجم :من 6 إلى 500 موظف .

-مؤسسة كبيرة الحجم :أكثر من 500 موظف.

ثامنا :تعريف البنك العالمي :

ويميز البنك العالمي بين المؤسسة الصغيرة والمصغرة والمتوسطة: [6]

-ويعرف المؤسسة المصغرة ،بكونها تلك المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها الـ10 عمال وإجمالي أصولها 100000 دولار وأقل من 3 ملايين دولار.

---

1 Olivier Ferrier,Les trés petites Entreprises,Editions de boeck Université,Bruxelles,1 édition 2002,P23.

2د-سعد عبد الرسول محمد ،الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي ،المكتب العلمي للنشر والتوزيع –الإسكندرية 1998 ص 15-18-19

3رابح خولي ،رقية حسني ،مصدر تم ذكره سابقا ص 30،36.

4)د-سعد عبد الرسول محمد ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 23

5نبيل جواد ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 27.

6 صادرة عن مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي للتنمية ،الجزائر ،العدد 76،2006 ص 55Les chaier deoread55مسيكة بوفامة ،رابح حمدي باشا ،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المجلة الإقتصادية

-أما المؤسسة المتوسطة فيعرفها بأنها المؤسسة التي لا يتجاوز فيها عدد العمال 50 عاملا وأقل من 300 عامل ،بينما أصولها لا تتجاوز 15 مليون دولار أمريكي .

المطلب الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والمميزات ،يمكن توضيحها كما يلي :

الفرع الأول :خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة مع العملاء والمستخدمين :والتي من أهم مظاهرها :

أولا :الطابع الشخصي لخدمة العميل :فصاحب المؤسسة عادة يعرف العملاء بأسمائهم ويعرف ظروفهم الخاصة ،ويقوم بالحديث معهم كأصدقاء له مما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل ،وهذا ما لا يوجد في المؤسسات الكبيرة ،ويؤدي هذا إلى تقديم المنتوج في جو من الصداقة ،وهذا ما يجعل العملاء يفضلون التعامل مع هاته المؤسسات ،كما أن هاته العلاقة الخاصة تجعل من صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يحدد بدقة رغبات المتعامل وإتجاهات تطورها وبالتالي الإستجابة لأي تغير يطرأ عليها [1].

ثانيا :المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق :إن المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف لأي تغير في الرغبات والإحتياجات ،عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لدراسات سوقية معمقة ،قد تكلفها الكثير لمعرفة تلك الإحتياجات ،وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قربا للسوق وللمجتمع المحلي عموما .

ثالثا :المنهج الشخصي للتعامل مع العمال :

-هناك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة ،وهي العلاقات القوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظرا لإنحصار عددهم .وأسلوب وكيفية اختيارهم الذي يستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير .إن صغر العدد يساعد على الإشراف المباشر وتوجيه العمال ،مما يجعل القرارات تسري بسرعة بحيث تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة ،ومن جهة أخرى ،فإن العمال يؤدون عملهم بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة ،والمشاركة في حل مشاكلهم حتى لو أدى ذلك إلى التنازل عن بعض مصالحهم كتأجير الأجور أوزيادة ساعات العمل.[2]

الفرع الثاني :خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم :

والتي تكتشفها من خلال :

أولا :الجمع بين الملكية والإدارة: [3]

-بحيث نجد صاحب المؤسسة في كل ميادين الإدارة والتسيير ،فعلاقته المباشرة مع كل فرد في المؤسسة تجعله العنصر الأساسي غير القابلة للتجاوز في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم أو بإدارة وتسيير المؤسسة ،وهذا ما يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر سرعة وفعالية ،كما أن حرية صاحب المشروع في الإدارة تمكنه من إدارة المشروع بالطريقة القانونية التي يختارها وتمكنه من التوسع أو الإنكماش في العمل وإضافة أو حذف منتجات وخدمات ،علاوة على تشغيل أو فصل أو ترقية الموظفين .هذه القدرة على سرعة اتخاذ القرار دون انتظار موافقة اللجان ،تمكن صاحب المؤسسة أو المشروع من الإستفادة من الفرص السانحة ،والإستفادة من أكبر قدر ممكن من السيطرة وأقل قدر من التدخل الحكومي .

ثانيا :بساطة الهيكل التنظيمي :

-تعتبر هاته النقطة ،نقطة ضعف من وجهة نظر معينة ،إلا أنه يمكن اعتبارها نقطة إيجابية من جانب آخر خاصة في إكتساب موقع تنافسي فهي لا تعتمد على كثافة التنظيم المتسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة ،مثلما هو الحال في المؤسسات الكبرى ،والذي يكون عادة مصدر للملل وعدم

1سمير علام ،إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ،مطبوعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،القاهرة ، 1993.

2)توفيق عبد الرحيم يوسف ،إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ،دار الوفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى 2002،ص 36،27.

3علي الضلاعين ،المشروعات الصغيرة ،مركز يزيد للنشر ،عمان الطبعة الأولى ،بدون تاريخ،ص 81-82.

تحفيز للعامل ، أما الحجم الصغير والمتوسطة فيسمح للعمال الموجودين في قاعدة التنظيم ،بالإقتراب من مركز القرار مما يزيد في تحفيزهم .[1]

الفرع الثالث :خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط :

-وهي الخصائص التي تنبع من كون هذه المؤسسات لا تتعدى حدودا معينة وفقا لبعض المعايير الكمية والكيفية ،ويمكن إجمالها فيما يلي :

أولا :سهولة الإنشاء والتنفيذ :

وهذا راجع إلى أنه بإمكان أي شخص عادي ،حتى لو لم يكن يملك مؤهلات علمية ،أن يقيم مشروعا خاصا به ،وحتى إن كان هناك عدة ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة ،فأصحاب هذه المؤسسات يستطيعون الحصول على التراخيص والأوراق اللازمة من دون صعوبات تذكر ،وبدون الحاجة إلى دراسات ووثائق معقدة .[(1)]

ثانيا :محدودية الإنتشار الجغرافي :

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون بشكل كبير ،معروفة في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي ،وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية وإستغلالها الإستغلال الأمثل، والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا.[(2)]

ثالثا :الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل من المصادر الداخلية :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس المال وضآلته النسبية ،وهذا ما يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي ،مما يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى .[2]

رابعا :القدرة الكبيرة على الإبتكار والتجديد :

-حيث تحتاج المنافسة الشرسة في إقتصاد السوق وخاصة مع الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأسواق المحلية إلى ضرورة قيام المشروع الصغير والمتوسط بدور فعال في التجديد والإبتكار وتمييز المنتجات .

وهذا على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف على أنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ولا تعتمد على تكنولوجيا عالية ،على الأقل في بدايات حياة المؤسسة .

كما تمتاز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية ،وكذا التكيف مع المتغيرات المختلفة مثل تركيبة اليد العاملة أو سياسات الإنتاج وغير ذلك ،مما يساعد على السيطرة على التقلبات .

-إن مختلف الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تضطلع بأدوار مهمة اقتصاديا واجتماعيا .[3]

المطلب الثالث :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكننا تقتصر في عملنا هذا على ثلاثة معايير تعتبر الأهم في عملية التصنيف وهي المعيار القانوني ،المعيار الإقتصادي ومعيار طبيعة تنظيم العمل .

-الفرع الأول :التصنيف حسب المعيار القانوني :

1ناصردادي عدون ،عبد الرحمن باينات ،التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،دار الحميدي العامة ،الجزائر ، 2008 ص94

2سعاد نائف نوطي ،إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى 2005 ص 79.

3نبيل جواد ،مصدر تم ذكره سابقا ص 34،78،7.

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار كغيرها من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة .[1]

أولا :المؤسسات الخاصة :المؤسسات التابعة للقطاع الخاص هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتخذ عدة أشكال يمكن إدراجها ضمن مجموعتين أساسيتين هما :

-المؤسسات الفردية :تنشأ هذه الأخيرة عندما يقوم شخص ،يعتبر صاحب العمل ،يجمع عوامل الإنتاج ويقوم بعمل الإدارة والتنظيم ،وتأخذ أشكالا متباينة من مؤسسات صناعية إلى وحدات حرفية ،تجارية ،فنادق ويكون عدد العمال بها صغيرا وتعتبر المنشأة الفردية من أعلى المشروعات من حيث معدلات المخاطرة .[2]

-مؤسسات الشركات :في هذا النوع من المؤسسات يتوزع تسيير المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال وتتفرع إلى :

أ-شركات الأشخاص :يمكن اعتبارها بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية بحيث تسمح بتجمع رؤوس الأموال وتضم شركات التوصية البسيطة شركات التضامن .

ب-شركات ذات مسؤولية محدودة :هذه الشركات تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص ،فهذه الشركات تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك بقدرة الحصة التي يقدمها كما أنها تتميز بأن رأس مالها محدود وبالتالي عدد الشركاء محدود .

ج-شركات الأموال :تتكون من أشخاص يقدمون حصص في رأس مالها على شكل أسهم ،والمساهم يتحمل الخسارة بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها أي تكون مسؤولية محدودة بمقدار الأسهم .

ثانيا :المؤسسات العامة :هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام (أي تعود ملكيتها للدولة)

ويمكن تقسيمها إلى :

-المؤسسات العمومية التابعة لجماعات المحلية :تنشأ من قبل الولاية أو البلدية أو معا وتكون ذات أحجام متوسطة أصغيرة وتنشط في النقل ،البناء ،الخدمات العامة .

-المؤسسات النصف عمومية :تضم الطرفين (ممثلة في وزارة أو مؤسسة عمومية)والقطاع الخاص من جهة أخرى .

الفرع الثاني :التصنيف حسب العيار الإقتصادي .

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كما يلي :

أولا –مؤسسات فلاحية :تضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف فروعها ونشاطاتها مثل تربية المواشي والنشاطات المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية .

ثانيا –مؤسسات صناعية :وهي التي تقوم بإنتاج سلع جديدة انطلاقا من المواد واللوازم المختلفة القابلة للإستهلاك ،التي تتحصل عليها من الغير .أو حتى تستخلصها من الطبيعة .

ثالثا :مؤسسات خدماتية :وتشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في النوعين السابقين مثل المؤسسات الحرفية ،النقل بمختلف أنواعه ،الصحة وغيرها .

الفرع الثالث :التصنيف حسب طبيعة العمل .

1حسين رحيم ،ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ،الأغواط ،أفريل ، 2002.

2مباركي محمد الهادي ،المؤسسات الصغيرة المفهوم والدور المرتقب ،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري ،العدد 11،1999،ص 133،134.

من خلال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل يمكن أن نميز بين المؤسسات ،مؤسسات مصنعة وأخرى غير مصنعة كما هو موضح في الجدول (01) التالي :

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلية		صناعة الرشة	نظام المصنع	
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

Source : estaley rmorse la petit industrie moderne et le devloppement –paris ,2000 T1 P 23

المطلب الرابع :أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أنواع تختلف بإختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وأهم هذه المعايير نجد :

الفرع الأول :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها :

يمكن تقسيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاثة مستويات:[1]

*المشروعات الموجهة للمعيشة .

*المشروعات المصغرة .

*المشروعات الصغيرة .

ففي المستوى الأول :

عادة ما يعمل صاحب النشاط دون أن يعتبر نفسه مستثمرا ودون أن يعتبر نشاطه إستثماريا ولكن كل الجهود تكون موجهة لمجرد البقاء والمعيشة كبعض الصناعات المنزلية والحرفية ،وهؤلاء يتم مساعدتهم عادة عن طريق برامج تنمية محلية ذات طبيعة شاملة ،وتهدف المشاريع التي تدخل في هذا المستوى إلى تلبية الحاجات الأساسية .

-أما المستوى الثاني :

فهو يقترب من المستوى الأول في كونه يستخدم العمل العائلي وينتج منتجات تقليدية وقد يستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة وتعتبر هذه الصفة صفة تميزه بشكل واضح عن المستوى الأول كما أنه يتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة به .

-أما المستوى الثالث :

فإن أصحابه عادة ما يفهمون معنى الإستثمار وهم مستعدون لإستثمار أموال أو موارد أولية أو مهارات

1قويقع نادية ،إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية –حالة الجزائر –رسالة ماجيستير غير منشورة ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2001،ص 20.

كما أن لديهم الإمكانيات الأساسية التي تمكنهم من القيام بعملية الإستثمار وهؤلاء يمكن مساعدتهم عن طريق العمل على تحديد قطاع وتوسيع أشكالها جديدة ومتطورة من المؤسسات التي تستعمل تكنولوجيا متقدمة على الأساليب الحديثة في التسيير .

الفرع الثاني :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها :

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية :[1]

*مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية .

*مؤسسات إنتاج السلع الوسطية .

*مؤسسات إنتاج سلع التجهيز .

أولا :مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية :

حيث يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة بإنتاج الساع على المنتجات التالية :

*المنتجات الغذائية .

*تحويل المنتجات الفلاحية .

*منتجات الجلود والأغذية والنسيج .

*الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته .

ثانيا :مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة :

-يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في :

-تحويل المعادن .

-المؤسسات الميكانيكية .

-الصناعة الكيماوية والبلاستيك .

-صناعة مواد البناء .

-المحاجر والمناجم .

ثالثا :مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :

تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر ،الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا يشمل بعض الفروع البسيطة فقط فإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد .

الفرع الثالث :تصنيف المؤسسات على أساس أسلوب تنظيم العمل بها :

ترتب المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث يمكننا التفريق بين نوعين من المؤسسات : [1]

*المؤسسات المصنعة .

1بلحمدي سيد علي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذات لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة –حالة الجزائر –(رسالة ماجيستير غير منشورة)،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة ، 2005،ص 15.

*المؤسسات غير المصنعة .

المؤسسات المصنعة :حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن تصنيف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية وإستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة ومن حيث درجة إشباع أسواقها .[1]

-المؤسسات غير مصنعة :

وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي .

المبحث الثاني :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومصادر تمويلها وتحديد إستراتيجيتها:

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق أهدافها على مصادر تمويل متعددة منها الداخلية و الخارجية ، و يرجع الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات إلى الأهمية و الدور الذي تلعبه في الاقتصاديات الوطنية و كيفية تحديد إستراتيجيتها .

المطلب الأول :أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

اختلفت وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين حول أهداف المؤسسة فمنهم من يرى أن هناك هدف واحد للمؤسسات ويتمثل في تعظيم الربح ،بينما يقر البعض الآخر بتعددية الأهداف ،ففي هذا المجال نقول أنه ليس مهما الإقرار بوجود هدف واحد للمؤسسات أو عدة أهداف وإنما الأهم هو الأخذ بعين الإعتبار المكان والزمان الذي توجد فيه المؤسسات محل الدراسة من حيث أهدافها ،وهذا يعني أنه يمكن أن نجد مؤسسات لها عدة أهداف وليس هدف واحد لأنها وجدت في السبعينات وكانت مهمتها تحقيق مخططات التنمية ،وهذه الأخيرة تتضمن أهدافا اقتصادية واجتماعية ،إذ أن أهدافها تتعلق بمخططات التنمية ،وهذه الأخيرة تتضمن أهدافا اقتصادية واجتماعية ،إذ أن أهدافها تتعلق بأهداف المجتمع .

الفرع الأول :الأهداف الاقتصادية :تتمثل أساسا في : [2]

أولا :تحقيق الربح :إستمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها ،وبالتالي توسع نشاطها للعمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي ،أو الحفاظ على مستوى معين من نشاطها ،وقبل كل هذا يستعمل الربح المحقق في المؤسسة لتسديد الديون وتوزيع الأرباح على الشركاء ،أو تكوين المؤونات لتغطية الخسائر أو أعباء غير محتملة لهذا يعتبر الربح من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا .

ثانيا :تحقيق متطلبات المجتمع :تحقيق المؤسسات لنتائجها وأهدافها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها وعند القيام بعملة البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجود به وسواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي ،فيمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت فهي تغطي طلب المجتمع وتحقيق الأرباح في آن واحد ،وتختلف طبيعة هذه الأخيرة من المؤسسة العمومية إلى الخاصة ،حيث يعتبر في الأولى المؤسسات العمومية وسيلة لاستمرار نشاطها وتوسيعه من أجل تلبية حاجات متجددة وإضافية .

---

[1] بلحمدي سيد علي ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 16.

[2] جيلالي عبد القادر –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة –حالة الجزائر –مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 2008-2009،ص 8.

ثالثا :عقلنة الإنتاج :تستخدم المؤسسة المواد المتاحة لإنتاج تشكيلة من المنتجات مستخدمة الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية والهدف من ذلك هو تعظيم الإنتاج الذي يمكن تصريفه وتخفيض التكاليف في أي مستوى بالمؤسسة ،بحيث يكون الهدف هو إيجاد وفورات داخلية وخارجية واستغلالها .

ففي حالة الإنقطاع في التموين تلجأ المؤسسة للمخزون ،وعند وجود مخزون أمان غير كافي أو انعدام المخزون تتوقف المؤسسة عن الإنتاج لكنها تبقى تتحمل مجموعة من التكاليف التي تسبب عجز داخلي للمؤسسة وفي حالة عدم وجود مخزون المخرجات لتغطية السوق يتحول الانقطاع الداخلي إلى الانقطاع الخارجي .[1]

2-**الأهداف الإجتماعية** :من بين الأهداف العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف الإجتماعية والتي تتمثل فيما يلي :

أولا :ضمان مستوى مقبول من الأجور :يعتبر العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها ،حيث يتقاضون أجورهم مقابل عملهم بها ،إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور يتراوح بين الإنخفاض والإرتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الإقتصادي ،ومستوى المعيشة للمجتمع وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة .وغالبا ما تتحدد القوانين من طرف الدولة لتضمن للعامل مستوى من الأجور يسمح بتلبية حاجاته ،والحفاظ على بقائه وهذا ما يسمى بالأجر الأدنى المضمون أو حد الكفاف

ثانيا :إقامة أنماط استهلاكية معينة :تقوم المؤسسة الإقتصادية عادة بالتصرف في العادات الإستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع ،وذلك بتقديم منتوجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سواء لمنتجات قديمة أو لمنتجات غير موجودة سابقا .

ثالثا :توفير التأمينات والمرافق للعمال :تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد ،كما أنها تخصص مساكن سواء الوظيفية منها أو العادية لعمالها أو المحتاجين منهم ،ويظهر هذا خاصة في المؤسسات العمومية ،بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم وغيرها .

3-**الأهداف التكنولوجية** :تلعب المؤسسة دورا هاما في الميدان التكنولوجي وهذا من خلال البحث والتنمية ،حيث تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة من خلال عمليات البحث والتطوير مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية فيها .

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة بالبلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها ،من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل ،والتي يتم فيها التنسيق بين العديد من الجهات إبتداءا من هيئات ومؤسسات البحث العلمي ،الجامعات والمؤسسات الإقتصادية ،وكذا الهيئات الأخرى ذات الصلة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

المطلب الثاني :دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية عديدة ونستعرض بنوع من التفصيل ،أكثر وأهم هذه الأدوار .

الفرع الأول :الأهمية الإقتصادية :

-تتبع هذه الأهمية من خلال الأدوار الإقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية :

---

[1] جيلاني عبد القادر ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 8-9.

أولا :توفير مناصب الشغل وتكوين الإطارات المحلية :أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ،وأخذ حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل .

-وقد كان هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين علة عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة واستيعاب الإعداد المتزايد من العمالة التي تضاف كل عام إلى القوة العاملة ،ومن هنا ظهرت أهمية الصناعات الصغيرة في توفير فرص عمل منتج والحد من مشكلة البطالة .[1]

وترجع هذه الأهمية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكثفة العمل وتستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبيا ، على الأقل في بدايات هذه المؤسسات ،وهذه الندرة النسبية تتواكب مع وفرة العمل وندرة رأس المال الظاهرتين السائدتين في معظم البلاد النامية ،وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسي أهمية خاصة في هذه البلدان .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تستخدم عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة ،فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة الفنية اللازمة بالإضافة إلى نمو الإدارة وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي كما تعد الصناعات الصغيرة مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حلة ترك العمالة للعمل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتحاقها بالمؤسسات الكبيرة بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى .

ثانيا :توزيع الصناعة وتنويع الهيكل الصناعي :تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في توزيع الصناعات على كافة المدن والأقاليم وخاصة المدن الصغيرة والأرياف ،حيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للإنتشار الجغرافي والتوطن في جميع الأقاليم ،بما يساعد على تحقيق نمو متوازن لها وإزالة الفوارق بينها .

-كما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتغطية الطلب المحلي وخاصة في المناطق البعيدة ،على المنتجات التي يصعب إقامة الصناعات الكبيرة لإنتاجها بسبب ضيق السوق المحلية واعتماد المؤسسات الكبيرة على الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى تنويع هيكل الصناعة عموما .[2]

ثالثا :تقديم منتجات وخدمات جديدة وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة :تقوم المشروعات التي يديرها أصحابها بالتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة وخاصة العمومية منها ،لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل والإبتكار .وقد أظهرت الدراسات العلمية بأن أكثر من ثلث براءات الإختراع في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسجل سنويا تعود إلى الأفراد وأصحاب الأعمال الصغيرة وليس للشركات العملاقة التي تنفق الملايين على البحث والتطوير ، [3] وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطرح السلع والخدمات الجديدة والمبتكرة .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة ،وخير دليل على ذلك هو نظام التعاقد بالباطن حيث أن الأعمال الكبيرة والعملاقة تحتاج للأعمال الصغيرة لتنفيذ مئات بل آلاف الاهتمامات والنشاطات التي هي مهمة لها .وأوضح مثال على ذلك هو شركات إنتاج السيارات ،فكل شركة كبيرة لتصنيع السيارات تحتاج الآلاف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الإحتياطية أو المستلزمات الأخرى .كما تقوم بمهمات الصيانة والتصليح والنقل وغيرها .فلو قامت الشركة العملاقة بتنفيذ كل من هذه الأعمال بنفسها فإن تكلفتها تكون هائلة ولن تستطيع أن تلبي الحاجة لها .ولو لم تقدم الأعمال الصغيرة بتنفيذها لتعرقل نمو الشركات الكبيرة نفسها .[4]

---

[1] فتحي السيد عبد وأبو سيد أحمد ،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،مصر ،2005 ص 65.

[2] نبيل جواد ،مصدر تم ذكره سابقا ، ص 94.

[3] سعاد نايف برنوطي ، مصدر تم ذكره سابقا ،ص 61.60.

[4] سعاد نايف برنوطي ، مصدر تم ذكره سابقا ،ص 61.60.

رابعا :المحافظة على استمرارية المنافسة وتحقيق التطور الإقتصادي :

-تتنافس الأعمال الصغيرة والأعمال الكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة ،حيث لا يمكن إغفال أهمية المنافسة في الإقتصاد .ففي عصر التغيير السريع يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغيير من خلال الإبداع والتطوير .

-كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنافس فيما بينها وتحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق .وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها :العدد الكبير لهاته المؤسسات ،التشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات ،كمية الإنتاج الصغيرة ،الحصة السوقية المحدودة ،ضعف الموارد المالية وغيرها من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى عدم تمكن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على الأسواق إلا في الحالات الإستثنائية وغير الدائمة مما يمنع أي شكل من أشكال الاحتكار .[1]

-وبالإضافة إلى الحفاظ على التنافسية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البتطور الإقتصادي العالمي المؤسس على التكنولوجيات الجديدة مثل قطاع المعلومات والإتصالات ،قطاع التكنولوجيا الحيوية .....إلخ .فهذه القطاعات هي سمة الإقتصاد الجديد وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو والتطور نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها ،وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الإقتصادي .

خامسا :القدرة على مقاومة الإضطرابات والتكيف مع الظروف والأوضاع المحلية :تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقابلية للتكيف في كواجهة الظروف غير الطبيعية وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي ،وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة .

-وطبقا لتقرير INSEE (المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية في فرنسا)،فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية وتضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل ،وبذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات .[2]

-كما تظهر قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الظروف والأوضاع المحلية بصفة خاصة في المناطق التي قد لا تتوافر فيها ،في بعض الأحيان ،مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبئ على ميزانية الدولة .[3]

سادسا :تعبئة الموارد المالية المحلية :تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز .مثال ذلك قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة .[4]

سابعا :المساهمة في التنمية الإقليمية وفي الناتج المحلي :تلعب الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة كما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة ويعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها .كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم عوامل الإنتاج بطريقة أكثر فعالية من المؤسسات الكبرى وهي تستخدم بصفة أساسية الموارد المحلية وتعتمد بطريقة أقل على الواردات .وتلك الخصائص ذات أهمية جوهرية لخدمة أهداف النمو وخاصة في الدول النامية .إضافة إلى ذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا هاما لتوليد الناتج

---

[1] رابح خوني ،رقية حسني ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 52.

[2] د-عبد الباسط وفاء ،مصدر تم ذكره سابقا ص 20-ص23

[3] د-نبيل جواد ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 77.

[4] رابح خوني ،رقية حسني ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 53.

القومي والثورة الاقتصادية .ففي الدول الغربية الصناعية ،ذات الاقتصاد الكبير تسهم بتوليد أكثر من30 % من الناتج القومي . [1]

ثامنا :المساهمة في دعم الصادرات والتقليل من الواردات :تعاني الكثير من الدول .وخاصة النامية منها وجود عجز في الميزان التجاري ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات ،وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير السلع تحل محل السلع المستوردة .وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر بتصدير إنتاج المشروعات والمؤسسات الكبرى لما تتميز به من مميزات نسبية و وفرات اقتصادية ،أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة ،حيث تساهم بذلك بتوفير العملة الصعبة أيضا. [2]

-إن تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها يتجاوزان الجانب الاقتصادي ويبرزان في النواحي الاجتماعية ،ويتجلى ذلك في عدة مجالات ،وسنتناولها بنوع من التفصيل في الفرع الثاني من هذا المطلب .

الفرع الثاني :الأهمية الاجتماعية :

إلى جانب الأهمية والأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،فهي تلعب أدوارا على الصعيد الاجتماعي ،يمكن إجمالها في النقاط التالية :

-تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع .

-التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية .

-زيادة إحساس الفرد بالحرية والاستقلال .

-إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم .

أولا :تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع :إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام ،وبالتالي تقديم السلع والخدمات .إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة قوية بين المنتج والمستهلك ،ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهاته المؤسسة أو تلك وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة . [3]

ثانيا :التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية :ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل تؤمن لصاحبها الاستقرار النفسي والمادي وكذا توجيه الإنتاج من سلع وخدمات إلى الفئات الأكثر حرمانا ،وبالتالي توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي ويسهم ذلك في التقليل من الآفات الاجتماعية الخطيرة . [(1)]

-كما أن هذه المؤسسات تمنح للفئات الهامشية في المجتمع ،والتي لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من الالتحاق بالمؤسسات الكبيرة أو تأسيسها ،فرصة لأن تصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس مشروعات صغيرة وبالتالي تعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة .وهذا ما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع ويقوي الأواصر بينها .[(2)]

ثالثا :زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال :تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتغطية إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية ،وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها . [4]

---

[1] د-فتحي السيد عبدوأبو السيد أحمد ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 73.

[2] د-نبيل جواد ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 94.

[3] محمد صالح الحناوي محمد فريد الصحن ،مقدمة في المال والأعمال ،الدار الجامعية ،مصر 1999،ص 68.

[4] .سمير علام ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 12. ص 13

رابعا :إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم :تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد في المجتمع لإشباع حاجاتهم ورغباتهم ،حيث يؤدي تميزها بمرونة كبيرة على صعيد الإنتاج إلى تلبية الاحتياجات المتباينة لشرائح المجتمع المختلفة وهذا ما لا يوجد في المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الإنتاج الثابت المنمط (Standard)والكبير.

كما تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توزيع الدخل بالصورة أكثر عدالة من المؤسسات الكبيرة ،فهي تلعب دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بأجور معقولة بما يخفف من حدة الفقر .

ويرجع هذا أساسا إلى كثرة عددها وعملها في ظروف تنافسية متشابهة إضافة إلى تشغيلها عدد كبير من الأشخاص على مستوى الاقتصاد مما يؤدي إلى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول.

إن الأهمية والأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السابق ذكرها هي نتاج للخصائص التي تميز هذه المؤسسات عن المؤسسات الأخرى لكن نفس هذه الخصائص تعتبر مصدرا وسببا لعدة مشاكل وعقبات عديدة تعترض نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثالث :تحديد استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر إتباع إستراتيجية مثلى ومناسبة هي الوسيلة الأنجح لإنجاز مشروع ما ،فيجب تحديد إستراتيجية المؤسسة قبل القيام بإنشائها .ونظرا لأهمية الإستراتيجية في بلوغ الأهداف المرجوة ركزنا في هذا المطلب على الغاية والأهداف التي عادة ما يعمل صاحب هذا النوع من المؤسسات على بلوغها ،فعادة ما يعتمد في التحليل الإستراتيجي على الشكل(01) المختصر التالي :

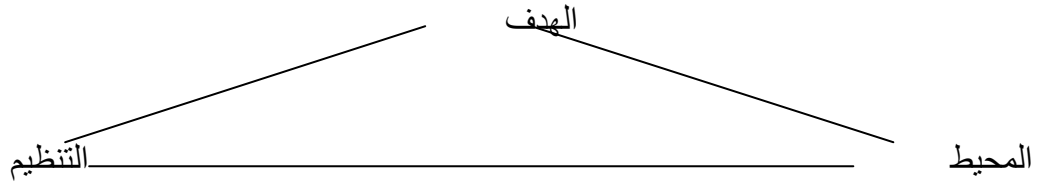

Source maryse salles strotégies des PME et intelligence Economique ed : economica 2003 P : 44

يتبين لنا من خلال هذا الشكل أن القواعد الأساسية لإستراتيجية أي مؤسسة هي أربعة (الأهداف ،التنظيم ،النشاط ،المحيط)وفي الحقيقة يوجد تضارب في الآراء حول مدى فائدة وضع إستراتيجية لهذا النوع من المؤسسات ،فمنهم من يرى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم حجمها ومحدودية نشاطها ،لا تحتاج إلى إستراتيجية .لأن حسب رأيهم هذا المجال يهم أكثر المؤسسات الكبيرة ،لكن أكثرهم يدعم فكرة ضرورة وضع إستراتيجية لهذا النوع من المؤسسات بمجرد النجاح في اجتياز مرحلة الانطلاق (الاستعداد للقيام بالمشروع).[1]

وحسب بعض الباحثين في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن وضع الإستراتيجية يمر بالمراحل التالية :

المرحلة الأولى :وضع قائمة للأسئلة الهامة وهي :

ما هو المقصود الأساسي من تكوين ،تطوير أو إعادة إحياء هذا المشروع ؟

-هل هي الأهداف التي نطمح إلى تحقيقها ؟

-هل يعتبر المحيط بما فيه (المنافسون ،الزبائن ،الموردون .....)بمثابة عنصر قوة لنا أو ضعف ؟

-كيف يمكن حجز مكان لنا في هذه الحالة ؟

[1] د-جواد نبيل ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 80.

-ما هي الإمكانيات ؟وهل هي كافية ؟

-هل إمكانياتنا تتماشى مع ما نريد القيام به ؟

-ما هي طبيعة نشاطاتها ؟

-هل بعملنا هذا نقوم بتقديم خدمة للمواطن ؟

-ما هي قيمة هذا العمل وهل هو قابل للتقييم ؟

-هل نتحكم في كل العوامل التي تجعلنا قادرين على الاستجابة لحاجيات المستهلك بصفة مرضية ؟

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسئلة قابلة للتغيير حسب المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة ،إلا أن إيجاد أسئلة دقيقة معبرة عن المشاكل الإستراتيجية تعتبر من أصعب المهام التي تواجه صاحب المشروع لما تتطلبه من جهد في البحث وخبرة في التسيير .

المرحلة الثانية :تحديد الأهداف : [1]

-يمكن القول بأن تحديد الأهداف في هذه المؤسسات يكون أساسا عن طريق المالك أو المسير ،هذه الطريقة الفردية في تحديد الأهداف تستدعي توفر شرطين هما :

-ينبغي إلغاء صورة المسير الذي هدفه الأساسي هو تعظيم الأرباح من أذهاننا ،فعلى الرغم من وجود هذا النوع من المسيرين فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،إلا أنهم قليلون جدا ،فمعظمهم يهدف إلى إرضاء المستهلكين ،وبالتالي اكتساب سمعة كبيرة وحسنة مما يسمح لهم بتكوين مؤسسة ناجحة ومعمرة .

-نعتبر المسير هو ذلك الشخص الذي يعرض نفسه للأخطار وهذا باستثمار أمواله الخاصة ،لذا فعلى صاحب المشروع أن يحدد هدفه بطريقة مدروسة تمكنه من بلوغه.

المرحلة الثالثة :تحديد العلاقة مع المحيط :[2]

-يعتبر نجاح أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة مرهونا بنوعية المحيط الذي تنشط فيه الأخيرة ،فهذا النوع من المؤسسات يعد دائما في خدمة المحيط ،في حين أن المؤسسة الكبيرة هي عكس ذلك ،إذ تسعى دوما إلى محاولة السيطرة والتحكم في المحيط الذي تنشط فيه.

-هذا المنطلق فالسبيل الوحيد للتأقلم مع المحيط يكمن في تمييز المؤسسة التنافسية أكبر فأكبر ،تأتي عن طريق القيام بعدة تصرفات عقلانية وهادفة من طرف صاحب المؤسسة ،مثلا اختيار نشاط معين أين يمكن للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لعب دور مخالف للدور الذي تلعبه المؤسسات الأخرى

المرحلة الرابعة :تحديد التنظيم المناسب : [3]

-يعتبر التنظيم بمثابة النتيجة الأساسية لجهود المسير ،الذي يقوم بتجسيده إما بطريقة فردية أو جماعية ،مع الإشارة إلى أن التنظيم في مثل هذه المؤسسات عادة ما ينبثق من الأهداف التي يضعها المسير نصب عينيه ،مما يقودنا إلى القول بأن هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا ما تتعدد اعتمادا على نوع المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة ،فحسب بعض الاختصاصيين في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-إذا كانت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في محيط مستقر نسبيا ،فالهيكلة الواجب الاعتماد عليها هي التي تعتمد على دورها على التقسيم الواضح للعمل .

---

[1] Taroudeau Jean –claude,stratégie industrielle (2_{eme} Ed paris ;vuibert ,1998)

لخلف عثمان ،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبيل دعمها وتنميتها ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،

[2] . ،ص 56- 2004

[3] أحمد سعد عبد اللطيف ،إدارة المشروعات الإنشائية للتعليم المفتوح ،مركز جامعة القاهرة -1994،ص 26.

المرحلة الخامسة :اختيار النشاط المناسب :

-يعتمد التحليل الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على تحليل حقل النشاط الإستراتيجي ومنه يتضح جليا وجوب تأني صاحب المؤسسة في اختياره للنشاط الذي هو مقبل على الاستثمار فيه فمن المستحسن أن يكون قريبا أكثر من الصفات التالية :[1]

-نشاط قليل التعقد .

-نشاط قليل الحركية .

-نشاط قليل الاستثمار فيه .

-ومع دراسة أكثر للنشاطات الأساسية ،ومنه زيادة الاهتمام بها .

المطلب الرابع :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

-ليس هناك شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها ،وسواء الجديد ة منها أو القائمة ،إنما يحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين .وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحا مهما لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة وخصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا .

-لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه ،وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه ،وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية .[2]

-وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي .

-ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية ،إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك ،أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين ،البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي ،أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الاقتراض المتخصصة .وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية .

-وبالتالي تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على مصدرين أساسيين هما من أهم المصادر الأساسية لتمويل هذا القطاع وهما :

الفرع الأول :التمويل الذاتي .[3]

وهو يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البداية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث عادة ما يعتمد على الموارد المالية الذاتية أو موارد العائلة وحتى الأصدقاء كمرحلة أولى وهذا غالبا عند الإنشاء .إلا أن هذا النوع قد يعترض طريقه العديد من المشاكل والعراقيل خاصة إذا ما كانت هذه الأموال موجودة على شكل عقارات أو أراضي ،حيث يصعب تحويلها إلى سيولة في أزمنة مناسبة دون خسارة .وهناك أيضا مشاكل المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء حيث يلجأ كل واحد منهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه في هذا المشروع فتحدث نزاعات حول كيفية المشاركة ،نسبة الأرباح .....إلخ،ومشاكل عديدة من هذا القبيل مما قد يؤثر في كفاءة هذا المشروع .

---

[1] أحمد سعد عبد اللطيف ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 30

[2] Maryse Salles ,OP-cit , p 45.

[3] زويته محمد الصالح :أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رسالة ماجيستر في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر ،2007،ص 32

-وهناك أيضا بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بالتمويل العائلي وتقصد بذلك الالتزام الأدبي بتشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء في المشروع مما قد يشكل عبئ حقيقي في حالة عدم كفاءة هؤلاء ومثل هذا العبئ يمكن أن يترجم في شكل تكلفة ضمنية قد تؤدي إلى خسارة هذا المشروع .

الفرع الثاني :البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة .

أولا-البنوك التجارية :

من بين مهام البنوك التجارية تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية .عادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ولابد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادة ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسطة الأجل نوعا ما ،هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل ولذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم من البنوك التجارية ،ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية—على الأغلب-اللجوء إليه .تخوفا من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يتطلبها البنك .

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك المرخصة توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،بعدة عوامل منها : [1]

*ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

*عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم ،وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية .

*تحيز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة ،حيث يوجد بينها في أغلب الأحيان روابط مشتركة ،وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة ،والصفقات المشتركة كذلك .

*وهناك عوامل أخرى ،تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية ،سواء في سعر الفائدة أم فترات التسديد ،إضافة إلى ضعف خبرة المنشآت الصغيرة في مجال إدارة الأعمال ،وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق .وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلا تحسبا للمسائلة الضريبية .

وعليه تتجه البنوك التجارية على الأغلب نحو توجيه الائتمان للمشروعات الكبيرة ،وغالبا ما يتركز هذا في مجال الحسابات الجارية المدينة والقروض البنكية المجمعة ،وكلاهما مستهدف نظرا لتدني مستوى المخاطرة فيها . [2]

ثانيا -مؤسسات الإقراض المتخصصة :

جاء إنشاء المؤسسات الاقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض القصيرة الأجل للحصول على الربح السريع وعليه كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية ،وذلك وفقا لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك ،في محاولة المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وإتاحة المجال أمام مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

أ-المؤسسات والصناديق التمويلية :

---

[1] أحمد سعد عبد اللطيف ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 32

[2] بلال محمود الوادي ،ليث عبد الله القهيوي ،المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية بالوطن العربي ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2012،ص 27،ص 28

-غالبا ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات والتشجيع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،والمساهمة عن طريق توفير التمويل اللازم لها ،والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة .

ب-الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الأجنبية (NGOS):

جاء تأسيس هذه الجمعيات والهيئات نظرا للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة وتتوجه هذه الجهات عادة لقطاعات وفئات محدودة مسبقا .

المبحث الثالث :عوامل فشل ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يظهر جليا الدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي أصبح يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحور والنقطة التي تدور عليها الحياة المعاصرة ،من خلال مساهمتها في معدلات النمو والتطور الاقتصادي في بيئة أصبحت توصف بالاضطراب والتغير الشديد الذي صاحبته عدة عوامل ساهمت في تفعيل وتنشيط القوى الاقتصادية وإعطائها ديناميكية عالية ،الأمر الذي أصبح يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات ،الشيء الذي ألزم عليها ضرورة التعامل والتكيف معها بكفاءة وفعالية عاليتين لضمان البقاء والاستمرارية .

سنتعرض فيما يلي إلى أهم عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها :

المطلب الأول :عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن احتمال فشل المشروعات الصغيرة وخاصة في السنوات الأولى تكون مالية.وتؤكد الدراسات التي تناولت تصفية المشروعات الصغيرة على أن الأسباب الرئيسية تتعلق بمحدودية الموارد والإدارة غير المتمرنة والافتقار إلى الاستقرار المالي والتسويق ،ويمكن أن نعد هذه الأسباب فيما يلي.[1]

أولا : عدم كفاءة الإدارة :

عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار تعتبر من المشاكل الأساسية المسببة لفشل المشروعات الصغيرة فقد لا تتوفر لدى مالك المشروع القدرة على العمل بنجاح بافتقاره إلى المواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل.

ثانيا : نقص الخبرة :

على الأشخاص الذين يفكرون في بداية المشروع أن يتأكدوا من توفير الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذين يرغبون فيه وتعتبر الخبرة حول طبيعة العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل للمشروع.

ثالثا : الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي :

العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الإستراتيجي لاعتقادهم بعدم الزاميتها ،إذ يجدون التخطيط الإستراتيجي يؤدي إلى فشل المشروع في البقاء والاستمرار،ولا يتمكن من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.

رابعا : النمو غير المسيطر عليه :

يعتبر النمو حالة طبيعية مرغوب بها في كل منشآت الأعمال ،لكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطرا عليه ،فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة ،وعن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المشروع ،وليس عن طريق الاقتراض.

خامسا : الموقع غير الملائم :

[1].بلال محمود الوادي ،ليث عبد الله القصيوي ،مصدر تم ذكره سابقا ،ص 37و38

تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع هو مزيج من العلم والفن ،وغالبا ما يتم اختيار مواقع العمل بدون دراسة جيدة وبدون بحث وتخطيط ،إذ أن بعض المالكين المبتدئين يختارون موقعا معينا فقط لمجرد وجود مكان شاغر ،إن عملية اختيار الموقع من الأمور الهامة ويجب ألا يترك للفرصة ،وتظهر أهمية ذلك بشكل خاص في مشاريع التجزئة التي يكون شريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة باختيار الموقع.[1]

3-2-المطلب الثاني :عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فيما الدراسات الإدارية التي تناولت شروط النجاح فتعطي مكانة أولى للاستعدادات النفسية والشخصية لقائد وموجه المشروع الصغير.وكذا المعارف والمهارات الإدارية ،وهذه بعض عوامل النجاح أو عمل تجنب الفشل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: [2]

أولا-الحساسية للتغير والقدرة على التكيف وتشخيص المؤشرات المختلفة التي تحصل في البيئة الخارجية وإدراك آثارها المختلفة.

ثانيا-القدرة على امتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل بجوانبه المالية والتسويقية والفنية الداخلية إضافة إلى البيئة الخارجية.

ثالثا-القدرة على جذب عمال أكفاء والمحافظة عليهم وحسن استخدامهم ودفعهم للولاء ومواصلة العمل على الرغم من محدودية المكافآت المالية.

رابعا-المعارف الإدارية وهي ما يتعلق بكل وظائف المشروع الذي ينبغي لقائد المشروع أن يلم بها ويباشرها بنفسه.

خامسا-إعداد خطة العمل:على الشخص الذي يفكر بالمشروع الصغير أن يعد خطة متكاملة مكتوبة التي يمكن اعتبارها على أنها أفضل وصفة في الإعداد لنجاح المشروع.فالخطة الجيدة تساعد في اتخاذ القرار المناسب وتوجيه كل الجهود والأفعال نحو الهدف.

سادسا-إدارة الموارد المالية:أفضل الوسائل الدفاعية على مواجهة المشاكل المالية هي تطوير نظام معلوماتي عملي.ومن ثم استخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل.إذ لا يمكن لصاحب المشروع من السيطرة علة مشروعه إلا إذا كان قادرا على الحكم على صحته المالية.

سابعا-إدارة الأفراد بفعالية:بغض النظر عن طبيعة عمل المشروع.على مالكه أن يتعلم أسلوب إدارة الأفراد بشكل صحيح،إذ أن كل مشروع يعتمد على العاملين المدربين والمدفوعين للعمل بشكل جيد.وبذلك فإن الأفراد الذين يستخدمهم مالك المشروع يحددون في النهاية المستوى الذي يمكن أن يصل إليه.

المطلب الثالث :التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها.إن هذه المشاكل تحيط بكل المؤسسات سواء صغيرة ،متوسطة أو كبيرة.إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وفيما يلي نبين جملة من التحديات التي تواجه المؤسسات: [3]

الفرع الأول : المشكلات والصعوبات الإدارية.

أولا :صعوبة إجراءات التأسيس وتعقد الجهات المتعامل معها :

يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير،كما أن التعامل مع جهات كثيرة كالتأمينات الاجتماعية،الصحة والبيئة ،الكهرباء

1سمية بولحليب،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر،دراسة حالة الجزائر : 2012،2013،ص24

2 سمية بولحليب،مصدر تم ذكره سابقا ص25.

3ماجد العطية،إدارة المشروعات الصغيرة،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2004،ص 18-20.

.....إلخ،يضع ضغوطا كبيرة على المستثمرين الصغار كعدم المعرفة بأساليب التعامل مع كل تلك الجهات الإدارية.

ثانيا :مشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضعف المعلومات والإحصاءات وخاصة بما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل،وغيرها من المعلومات اللازمة لتسيير أعمالها كما تعاني هذه المؤسسات من ضعف الخبرة التنظيمية والإدارة غير المحترفة لمالكها،حيث لا تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استخدام إدارات متخصصة ومحترفة لاعتبارات اقتصادية تتعلق بمحدودية نشاطها وبذلك يكون مالك المؤسسة هو المدير ،ومن هنا تأتي معظم التحديات الجسمية التي تواجه المشروع الصغير والمتوسط وقد يؤدي به إلى الفشل.إن مالك المشروع،هو المدير في الغالب،لم تعط له فرصة التخصص في الإدارة لذلك فإن نقص المهارات الإدارية لدى المدير يشكل تحديا أساسيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،ويتصاعد التحدي تبعا لسمات المدير الشخصية.

ثالثا :الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي والتوجيه والرقابة الإدارية.إن العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الصغيرة،ولكن الفشل في التخطيط يؤدي لفشل المشروع في البقاء والاستمرار،إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإهمال التوجيه والرقابة الإدارية بسبب الافتقار للمهارات القيادية أو الطرق العلمية لذلك وهذا ما يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني:المشكلات والصعوبات التسويقية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من مشكلات التسويق الداخلي والخارجي أي مجال السوق المحلي والتصدير ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :[1]

أولا:عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التغيرات:حيث أن عدم تمكن هذه المؤسسات من مسايرة اتجاهات السوق يؤدي إلى تعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة حدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق،إضافة إلى افتقار الكثير من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمفاهيم الأساسية للجودة مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات وفتح الأسواق أمامها.

ثانيا:انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسة:وهذا ما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين،بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات.

ثالثا:عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية:وهذا ما يشكل عقبة أمام تسويق المنتجات من الصناعة الوطنية وخاصة الصناعات الصغيرة منها.والتي أصبحت تواجه منافسة شديدة من منتجات الدول الصاعدة، كدول جنوب شرق آسيا.

رابعا:سوء اختيار موقع البيع وإهمال المنافسين:حيث يؤدي سوء اختيار البيع وبدون دراسة كافية للسوق والحجم المتوقع للمبيعات ضمن ذلك الموقع،والذي قد يقع في مكان لا يصله الزبائن إلى فشل المشروع وإفلاسه،كما أنه قد يحصل وأن يكون هناك عمل صغير قائم وناجح لسنوات طويلة ثم فجأة يتعرض للفشل،ويكون السبب في الكثير من هذه الحالات هو إهمال المنافسين والمستجدات في ظروفهم وإمكانياتهم.

الفرع الثالث:المشكلات والصعوبات الفنية:

تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العقبات الفنية والتقنية،من أهمها:[2]

---

[1] طالي خالد،دور القرض التجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر-مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة قسنطينة 1010-1011،ص 17-18.

[2] طالبي خالد،مصدر تم ذكره سابقا،ص 19.20.

أولا:مشاكل الحصول على المواد الأولية وانخفاض الإنتاج:

وتأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك الصناعات على المواد الأولية المستوردة،فضلا عن المحلية،بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن سلع مستوردة،تتضخم هذه المشكلة بسبب ارتفاع الاستردادات وصعوبة الحصول على الكميات الكافية نسبيا مقارنة بالصناعات الكبيرة.

وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض الإنتاج بسبب سوء التخطيط الذي يؤدي على عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإدارة والتبريد.فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل.

ثانيا:مشاكل الحوادث والأمن الصناعي:

ويحدث ذلك بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل،فضلا عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي.

ثالثا:مشاكل الحصول على المعدات الإنتاجية:

حيث تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

رابعا:مشاكل الضرر أو العطل في الممتلكات:

إن ممتلكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممثلة في الأبنية والآلات والمخزون عرضة لعدة أخطاء طبيعية أو مفتعلة،كالحريق،السرقة.....إلخ.وتضرر الممتلكات يمثل عبئا ثقيلا يؤدي إلى تعطيل مصالحها.لعدم قدرتها على تحمل الخسائر المفاجئة نظرا لمحدودية رأس المال.

الفرع الرابع:المشكلات والصعوبات السياسية:وهي المشاكل الناتجة عن التوجهات السياسية والاقتصادية للسلطات،و من أبرز هذه المشاكل نجد: [1]

أولا:نقص الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويحدث هذه خاصة في البلدان النامية حيث أولى واضعوا السياسات الاقتصادية في هذه البلدان اهتماما متزايدا للمؤسسات الكبيرة وبالقطاع العام عموما كخيار استراتيجي لعملية التنمية ومقارنة بذلك أهملت هذه السياسات أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص ككل،وهذا ما يخلق مشاكل لتلك المؤسسات،كعدم وضع تشريعات تتلاءم وأوضاعها وعدم وجود هيئات حكومية تقدم المساعدات الإدارية والفنية وغيرها،لهذا النوع من المؤسسات.

ثانيا:السياسات المالية والضريبية غير المناسبة:ومن مظاهر هذه المشاكل:

1-عدم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضرائب والرسوم المفروضة عليها أكثر مما.،فغالبا ما تكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة ،ورسوم الوارد أقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ،ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطة ثم السلع المعمرة،غير أن العديد من البنود المصنفة سلعا بسيطة أو سلعا استهلاكية في التعريفة الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية للمنشآت الصغيرة.

2-تتأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالضرائب والرسوم المفروضة عليها أكثر مما تتأثر بها الصناعات الكبيرة بسبب شمول الأخيرة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم،فهي أعباء تتحملها الصناعات الصغيرة،تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض الأرباح.

---

[1] طالبي خالد،مصدر تم ذكره سابقا،ص 21.

3-إن سياسات الدولة وسيطرتها الإدارية على معدلات الفائدة وعلى عمليات اقتراض وإقراض القطاع المالي،أيضا تؤدي إلى أن تصبح عمليات الإقراض للشركات الكبيرة أكثر ربحا.وهذا على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا:سياسة النقد الأجنبي:فغالبا ما تحدد الحكومات في العالم الثالث سعرا مرتفعا للنقد الأجنبي،ولكنها تمنح المنشآت الكبيرة أسعارا متميزة،وتحرم المنشآت الصغيرة من نفس المزايا،مما يجعل المنشآت الكبيرة تحقق منافع أكبر من المنشآت الصغيرة.

الفرع الخامس:المشكلات والصعوبات التمويلية:

يعتبر القصور في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء،إلا أنها في الأخيرة أكثر حدة وأشد تأثيرا نظرا لما تعانيه من ندرة رؤوس الأموال.وترجع صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل إلى أسباب عديدة كطبيعة المرحلة التي تمر بها المؤسسة،وكذا ضعف الجوانب الإدارية والتسييرية وقلة الضمانات التي تملكها المؤسسات.....إلخ،وسيتم التوسع في هذه الأسباب والصعوبات التمويلية عموما في المبحث الأخير من هذا الفصل نظرا لحساسيتها وتأثيرها الكبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع السادس:مشاكل وصعوبات أخرى:

بالإضافة إلى المشاكل والعقبات السابقة الذكر توجد العديد من الصعوبات الأخرى التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ومن بينها: [1]

أولا:الصعوبات الخاصة بالعقار:من بين العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي،وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية وهذا في البلدان النامية على وجه الخصوص.

ثانيا:مشاكل النمو غير المسيطر عليه:

كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة تسعى إلى تحقيق مستويات عالية من النمو.ولكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطرا عليه لأن التوسع يتطلب رؤوس أموال جديدة تأتي من الأرباح المحتجزة أو من الأموال الخاصة ،ولا تحبذ هنا الاقتراض غير أن هذا ليس متاحا دائما.

ثالثا:مشاكل الخلافات بين الشركاء.

تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضحية للنزاعات الشخصية لأصحابها حول الكثير من الأمور مثل الاختلاف حول طريقة تسيير العمل مما يؤثر بشكل أو بآخر على المؤسسة،ومن بين السلوكيات التي تؤدي إلى تلك النزاعات نجد حب السيطرة،والتفرد بالإدارة ،اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية والإنتاجية والتسويقية ،الاتكالية واللآمبالاة ،التوسع في المصاريف الشخصية.....إلخ.من التصرفات والسلوكات التي تؤثر على آداء المؤسسة ونتائجها عموما. [2]

يمكن القول أن المشاكل التمويلية بصفة عامة ووظائف الإدارة المالية بصفة خاصة تشكل التحدي الكبير لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن القوة الإدارية لأصحابها تكمن في مجال الإنتاج والتسويق عادة،وليس في الأمور المالية.ولا شك أن البحث عن مصادر التمويل الملائمة والمفاضلة بين أحسنها يعتبر أمرا بالغ الأهمية لتلك المؤسسات.

---

[1] طالبي خالد،مصدر تم ذكره سابقا،ص 21،22،23.

[2] د-توفيق عبد الرحيم يوسف،مصدر تم ذكره سابقا،ص 98-69.

خلاصة الفصل:

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم فروع الاقتصاد الوطني،لما لها من مزايا تجعلها بمثابة الرائدة في حل الكثير من المشاكل كالبطالة وتحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي،وهذا لما تمتاز به من مرونة في التأسيس وسهولة الإجراءات وكونها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا تكنولوجيات عالية وإنما تحتاج إلى أدوات بسيطة نسبيا ورأس مال قليل،ولكن تكون مدفوعة بإدارة أصحاب الشركة والذي يعتبر العنصر البشري أهم عامل فيها،كما لا تحتاج إلى تمويل بنكي كبير وهي تقلل من فاتورة الاستيراد وتقدم الدعم اللازم للمؤسسات الكبيرة في كل ما تحتاجه هذه الأخيرة من دعم وخدمات ومنتجات جانبية أو ثانوية،ومن خلال ما ورد في الفصل الأول نستخلص النتائج التالية:

-عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى تفاوت التطور والنمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول في طريق النمو.

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعل رئيسي في قطاع الأعمال والشركات.

-تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الطاقات الكامنة في المجتمع والغير مستغلة من كفاءات وموارد لا تجد الاهتمام المناسب من طرف الشركات الكبرى التي تجد نطاق نشاطها يخرج عن نطاق الجزئيات.

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة يمكن أن تستغلها الدول النامية لأجل دفع النمو لما لها من خصوصيات تتناسب وقدرتها الاقتصادية والعلمية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية.

-وبمعرفتنا مختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأهمية التي تلعبها في المحيط الذي تنشط فيه سنتنقل من خلال الفصل الثاني إلى الدور الذي تلعبه في التنمية المحلية.

تمهيد الفصل:

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو مختلفة ،ذلك هي أن التنمية تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من اقتصادية إلى محلية باعتبارها تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية هذا ما أدى إلى تغيير جميع المفاهيم المتعلقة بها بطريقة تتلاءم والمؤشرات المحلية.ومن هنا نجد أن تطور مفهوم التنمية المحلية يتوسع بشكل كامل.

لقد أصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية وكذا السياسات الحكومية،ذلك أنها عملية ومنهج يمكن من خلاله الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء. إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق مجموعة من النتائج ترتبط أساسا بجوانب اقتصادية،اجتماعية،وبيئية وفي هذا الفصل سوف نحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

-ماهية التنمية المحلية ؟

-ما هو مفهوم التنمية المحلية وماهية مكوناتها وعناصرها ؟

-ما هي أهداف ومحددات ومقومات التنمية المحلية ؟

-ما هي مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ؟

المبحث الأول:ماهية التنمية المحلية:

يتميز كل مجتمع بمجموعة فريدة من الظروف والأوضاع المحلية التي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيقه للتنمية الاقتصادية المحلية،هذه الظروف هي التي تحدد الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على جذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات،من أجل بناء اقتصاد محلي قوي،كما أن التجارب الجيدة في هذا المجال تبرهن على أن كل مجتمع يجب أن يبذل جهدا تعاونيا لتفهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والتحديات بالمنطقة،وهذا الأمر سوف يساعد على تسليط الضوء على القضايا والفرص الأساسية التي تتوفر بالاقتصاد المحلي.

وتعتبر التنمية المحلية أسلوب عمل ينطلق من القاعدة نحو المركز لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومتكاملة،فتقسيم العمل إلى قطاعات وأقاليم ومحليات لا يمكن أن يكون تفتيتا للسياسة العامة وإنما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز.(وسنحاول من خلال هذا البحث)

المطلب الأول:تعريف التنمية المحلية:

لقد أصبح جمهور المفكرين والباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه،حيث عرفت التنمية المحلية بأنها:"العملية التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي".[1]

كما تعرف كذلك بأنها:"حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك،فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا،تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثمارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة".[2]

كما تعرف كذلك بأنها:"إدارة سياسية لبعض الفاعلين لتغيير وضع الإقليم الذي يعيشون فيه،باستعمال مجهوداتهم المتكافئة لتنمية هذا الإقليم،بإدماج مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعلها في اتصال دائم بمختلف مستويات إصدار القرار".

كما تعرف كذلك بأنها:"الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة".[3]

كما تعرف كذلك بأنها:"مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من منهاج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية،وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المحلية هي عملية مركبة وحركة ديناميكية تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية لسكان منطقة ما،وبهذا فهي عملية ليست عفوية بل منظمة ومخططة تهدف إلى رفع وتحسين وترقية الإطار المعيشي لكل أفراد المجتمع المحلي من خلال المشاركة الايجابية لهذا المجتمع مع جهود السلطات الحكومية.

المطلب الثاني:مكونات وعناصر التنمية المحلية:

الفرع الأول:مكونات التنمية المحلية:

-إن تنمية المجتمع تتم من أجل أفراده،ومن خلال توظيف إمكانياتهم وقدراتهم وللاستفادة من برنامج التنمية،ضروري أن يشاركون فيها،ولهذا تعتبر المشاركة من أهم الركائز التي تعتمد عليها شروط نجاح

1سامية محمد جابر وآخرون،علم اجتماع المجتمعات الجديدة،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية 2000 م،ص 15.

2 Paul Houee ,le développement local au défi de la mondialisation,L'harattan,paris ,2001,p 108.

3أحمد مصطفى خاطر ،تنمية المجتمعات المحلية،الاتجاهات المعاصرة،الإستراتيجيات ،بحوث العمل وتشخيص المجتمع،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية 2005،ص 34.

4كمال التابعي،تغريب العالم الثالث،دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية،دار المعارف ،القاهرة،1993،ص 20-ص 21.

برنامج التنمية المحلية،ولعل المشاركة التي تعاني منها التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة المجتمعات لها وعدم مشاركتهم أو إشراكهم في حق تقرير المصير واتخاذ القرار فيما يخص البرامج التنموية انطلاقا من هذه الخلفية يمكن استخلاص ركائز التنمية المحلية فيما يلي: [1]

*إشراك أعضاء المجتمع المحلي في التفكير ووضع البرامج التنموية عن طريق تطبيق مبدأ الديمقراطية وحرية الرأي للوصول إلى قناعة تامة بمدى ضرورة اكتساب مهارات عمل توصلهم إلى تطبيق أساليب وأنماط جديدة من العادات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية،التي تمكنهم من تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي لمستوى معيشتهم أو كسب الثقة في السلطات المحلية ومدى نجاح المشروعات والبرامج.

***الموارد المحلية**:لكي تحقق التنمية المحلية أهدافها فلابد أن يتوافر لها عبر الزمن المقادير الكافية من التمويل المحلي،فكلما استطاعت المحليات تعبئة المزيد من المواد المالية سواء الذاتية أو الخارجية،كلما أدى ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات وإعطائها مجالات وظيفية أوسع،ويقصد بالموارد المحلية هنا المادية منها والبشرية.

***الوصول إلى النتائج الملموسة للمجتمع**:وتعني الإسراع إلى تحقيق برامج تتضمن تحقيق الحاجات الضرورية الاجتماعية والخدماتية للمجتمع المحلي،مثل الإسكان،الخدمات الصحية،قنوات صرف المياه الصالحة للشرب منها،تعبيد الطرقات وغيرها من الحاجات اليومية القائمة.

الفرع الثاني:عناصر تحقيق التنمية المحلية:

تشير العناصر المذكورة سابقا في مجال التنمية المحلية إلى الركائز الفعالة،غير أن الوصول إلى التحقيق الفعلي وذلك يكمن في الاعتماد على عناصر أخرى لا تقل أهمية ويمكن ذكرها فب العناصر التالية:[2]

أولا-التغيير الهيكلي:يقصد بالتغيير الهيكلي ظهور أدوات وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع،حيث يتطلب هذا النوع من التغيير حدوث تحويل كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع،بمعنى أن هذا التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع يكون في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي،هذا ما يجعلنا نقول أن عملية التغيير التي تتم في إطار السياسة العامة،ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويصعب أن تحدث في مجتمع متخلف دون تغيير البناء الاجتماعي له،ويجب أن يكون عليه هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أكبر معدلات للتنمية المحلية المستدامة.

إن المشكلة الأساسية في البلدان النامية لبناء معدلات سريعة النمو تكمن في الطابع السطحي والمعالجة الجزئية المؤقتة للمشكلات الاجتماعية،والتي لا تغير البناء الاجتماعي فيها تغيرا جزئيا،كما يؤدي إلى عدم نجاح برامج التنمية وبناءا على هذا نجد أن التغيير الهيكلي أصبح من العناصر اللازمة في البلدان النامية للتخلص من التراكم للمشاكل الاجتماعية التي اكتسبها عبر الزمن والتي تمثل التحدي الكبير للعاملين في السلطات المحلية لهذه البلدان.

ثانيا-الإستراتيجية الملائمة:ويقصد بها الإطار العام والخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي،وتختلف الإستراتيجية عن الخطة التي تعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف. [3]

إن صحة استخدام هذه الوسائل يتطلب توزيعها وفقا لخطة محكمة و جيدة الإعداد من خلالها يتمكن واضع الخطة من أن يستغل جميع الأدوات المتاحة له استغلالا حسنا،وملائمة الإستراتيجية التنموية في البلدان النامية تتطلب قيامها على أساس تدخل الدولة في جميع الأنشطة حيث تلعب دور الموجه للنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية عادلة والسعي إلى توفير مستوى عالي من الرفاهية والازدهار لكافة المواطنين،كما انه يتطلب أيضا أن تقوم إستراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

1رجراج الزوهير-التنمية المحلية في الجزائر-واقع وأفاق-أطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر،الجزائر، 2012 م-2013 م.

2عبد الباسط محمد حسن،التنمية الاجتماعية،المطبعة الجامعية،القاهرة،مصر 1970،ص 124.

3أحمد مصطفى خاطر، ،مصدر تم ذكره سابقا،ص 52.

إن نجاح الإستراتيجية وتوافقها داخل المجتمع يتوقف على عدة اعتبارات يمكن أ نلخصها فيما يلي:

-الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإستراتيجية طبيعة الظروف للمجتمع ودرجة تخلفه.

-نوع الاستعمار المحتل للبلد،ومخالفاته والفترة الزمنية كحصوله على الاستقلال.

-طبيعة نوعية نظام الحكم السائد في البلد بعد تحرره ودرجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل جهازها الحكومي.

-طبيعة النظام الاقتصادي المطبق.

-حجم المناطق الريفية والحضرية وتركيبة سكان المجتمع من حيث المستوى الثقافي،التعليمي،الصحي،القيم،العادات والتقاليد.

ثالثا -العمل بدفعة قوية ووضع أساس لمستقبل مستدام:

يقصد بالدفعة القوية،وضع برامج ومشروعات تغير بشكل سريع وبمعدلات نمو قوية في أقرب وقت ممكن بمقتضاها يتم الخروج من حالة الركود باعتبار أن الحكومات هي المسؤولة بشكل كبير على إحداث هذا التغيير السريع،وهي المسؤولة عن ضمان الحد الأدنى من مستويات المعيشة للأفراد.[1]

إن معدل نمو الاقتصاد العالمي يعادل ما يقارب 135 تريليون دولار أمريكي،يمثل هذا الحجم مخاطر هائلة للبيئة الطبيعية عالميا،ويعتبر أخطرها حجما في البلدان النامية،لهذا يتعين أن تضع قرارات الاستثمار بالدفعة القوية في المستقبل القريب لتلك المخاطر وأن توفر بعض الضمانات إزاء المفاجآت غير المرغوبة التي تعرقل التنمية،والدفعة القوية هنا تتطلب من هذه الدول السير قدما في طريق التنمية،ولهذا الغرض سوف تحتاج مواجهة هذه التحديات إلى إدارة محلية حكيمة للكثير من الأصول الرأسمالية التي تعتمد عليها التنمية والتي هي :

-الاستثمار في رأس المال المادي في المباني والتجهيزات الاجتماعية والبنية التحتية.

-إدارة رأس المال الاجتماعي الذي يدعم الرفاهية والأنشطة الإنتاجية .

-الاستثمار في رأس المال الفكري في المعارف والتقنية الجديدة التي يمكن أن تعزز الزيادات في الإنتاجية .

-توجيه رأس المال التمويلي إلى أفضل استخداماته الإنتاجية مع الأخذ في الحسبان الفوائض البيئية والاجتماعية .

المطلب الثالث:مبادئ وركائز التنمية المحلية:

الفرع الأول:مبادئ التنمية المحلية: هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة،وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها،وهذه المبادئ هي:[2]

أولا-مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية في جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ثانيا-مبدأ التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر،كما يعني التكامل بين الجوانب

---

[1] محمد محمود شهاب ،النمو المسؤول للألفية الجديدة،مركز الأهرام للترجمة والنشر،مصر 2006،ص 06.

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون،دراسات في التنمية الاجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية 2001،ص 67-ص 68.

المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين المادي وغير المادي.

ثالثا-مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتوافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبدل محاولة كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.

رابعا-مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها مثلا :في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

الفرع الثاني:ركائز التنمية المحلية: للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على أفراد المجتمع المحلي والاعتماد على الموارد المالية والبشرية المحلية.[1]

أولا-المشاركة الشعبية: يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك .

-إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراك أو اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

ثانيا-تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

ثالثا-الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها،وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن،والتي تسد في نفس الوقت الحاجات القائمة.

والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع وأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم،إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

رابعا-الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معروفة،كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية،كما أنه يكون قادرا على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي،كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

إن أخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار عند التخطيط للبرامج التنموية يضمن الحصول على نتائج إيجابية تزيد في مدى فعالية التنمية المحلية،والتي تأخذ نماذج واستراتيجيات مختلفة تهدف جميعها إلى تحقيق الارتقاء والتقدم على المستوى المحلي.

المطلب الرابع:دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية:

1)وسيلة السبتي،تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب،دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة .مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة بسكرة 2005،ص 23ص 24.

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومترابطة،بينما لم تلق التنمية المحلية الاهتمام الكافي تقليديا وعلى مختلف المستويات النظرية والتطبيقية أيضا.

وقد أدى هذا التجاهل أو الجهل بأهمية التنمية المحلية وعلاقتها الحيوية بالتنمية القومية الشاملة إلى ظهور مشكلات عديدة أدت بمجملها إلى التوازن التنموي،والمجتمعي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها.

وقد أدى الخلل في التوازن التنموي إلى لفت انتباه السادة الأكاديميين إلى موضوع التنمية المحلية كجزء لا يتجزأ من التنمية القومية الشاملة والمتوازنة.

-ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد في التنمية المحلية بما يلي:[1]

*أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة،حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الفكري والثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

*أسباب عملية عديدة تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية وأهمها ما يلي:[2]

-الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الأرض المنتجة والترف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.

-الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.

-تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.

-التوجه نحو اللاتركيز واللامركزية الإدارية بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.

-تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

ومن الطبيعي أن الأسباب المذكورة أنفا هي دوافع مترابطة أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع التنمية المحلية على كافة المستويات الأكاديمية والعملية.

وتتمثل الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية بالمظاهر التالية:

*ظهور مؤلفات كثيرة تدور حول موضوع التنمية المحلية وعلاقته بالتنمية القومية الشاملة،وكانت هذه المؤلفات على شكل كتب ومقالات وأبحاث وتقارير ودراسات عديدة من التنمية المحلية.

*عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث المتخصصة بالتنمية المحلية وتحديد بعض التوصيات والحلول للمشكلات المتصلة بالتنمية المحلية.[3]

*تدريس بعض المقاسات المرتبطة بالتنمية المحلية في الكليات والجامعات.

---

[1] الدكتور نائل عبد الحافظ العوامله،إدارة التنمية،الأسس-النظريات-التطبيقات العملية.دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،الطبعة01،2013 م ،

[2] الدكتور نائل عبد الحافظ العوامله،إدارة التنمية،الأسس-النظريات-التطبيقات العملية.دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،الطبعة01،2013 م ،

[3] د-نائل عبد الحافظ العوامله،مصدر تم ذكره سابقا،ص 154.

*وضع الخطط التنموية المترابطة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية من خلال المشاركة الرسمية والشعبية في القطاعين العام والخاص.

*تغيير التقسيمات الإدارية بشكل يتفق مع التوجه الرسمي والشعبي نحو التنمية المحلية،ومثال ذلك تقسيم الأردن إلى مناطق تنموية عديدة تشمل أقاليم الشمال والوسط والجنوب والبادية ضمن إطار التخطيط القومي الشامل.

وجملة القول فقد أصبحت التنمية المحلية عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام كلي معقد ومفتوح وديناميكي،وبالتالي ينظر للتنمية المحلية كجزء فاعل وحيوي من التنمية الشاملة في المجتمع،إن النظرة النظامية للتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة،وهذه النظرة تساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة،كما أن ذلك يسهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعم الاستقرار والأمن المجتمعي.

المبحث الثاني:مقومات وأهداف واستراتيجيات تنفيذ التنمية المحلية:

إن التطور الذي شهدته التنمية المحلية نظرا لاكتسابها مجموعة من المقومات جعل أهدافها متنوعة و عديدة و أوجب عليها إتباع استراتيجيات معينة لآجل تنفيذها و وضع برنامج لها .

المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية.

الفرع الأول:المقومات المالية:

-يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية،حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملفات غلى عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية،ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية. كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على[1]المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذلك الرقابة المالية المستمرة.

-كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحليةتوفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات،وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.[2]

-إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

الفرع الثاني:المقومات البشرية:

-يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية.

-فالعنصر لبشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام،وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات،كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات،ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. [3]

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى:هي أنه غاية التنمية،حيث أن هدف التنمية هو الإنسان .

الثانية:أنه وسيلة تحقيق التنمية.

---

[1] منال طلعت محمود،الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي،المكتب الجامعي الحديث،مصر 2003،ص 23.

[2] خالد سمارة الزغبي،التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية،شركة الشرق الأوسط للطباعة،عمان،الأردن1985،ص 35.

[3] خنفري خيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،الجزائر،ص 25.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الإجتماعية،الإقتصادية والثقافية،وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الإستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة،وأن الإستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية.

ولن يأتي ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية،هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:[1]

أولا الرعاية الإجتماعية:وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الإحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة،وتتمثل في :الغذاء،الصحة،التعليم،السكن،التوظيف.

التأهيل الفني:ويتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية،ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب،الإعلام،نشر الوعي الثقافي والفكري.

ثانيا المشاركة الجماعية(الشعبية):تعني المشاركة الشعبية إشتراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد،بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع والعملية التنموية.

-إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

الفرع الثالث:المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها: [2]

"نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتجة من المعنيين"

كما تعرف بأنها"عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات".[3]

وهناك تعريف آخر وهو"النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية(الحكومة)وهيئات وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية،مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة".

- ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.

- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسين هما:

---

[1] HRD-Strateggy.ASphttp//www.moncoman.gov.omإستراتيجية تنمية الموارد البشرية يوم2008/5/26 .

[2] .علي خاطر شنطاوي،قانون الإدارة المحلية،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2002.ص97

[3] ومحمد الصغير بعلي،قانون الإدارة المحلية الجزائرية،دار العلوم،الجزائر،2004.ص09.

أولا مبدأ الديمقراطية:ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الإهتمام بالشؤون العامة،حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية. [1]

ثانيا مبدأ اللامركزية:أي أن تستند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها:

-التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

-التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

-ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية،والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

-استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

-زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والإبتكار.

-إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات إتخاذ القرارات.

-ترسيخ مفهوم الرقابة المحلية.

المطلب الثاني:أهداف التنمية المحلية.

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[2]

-شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن العدالة فيها،والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

-عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة،والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

-زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

-تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.

-إزدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

-تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

-تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحراثة.

-توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع،والإعتماد على الذات الكلي على الدولة وإنتظار مشروعاتها.

-جذب الصناعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

---

[1] جعفر أنس قاسم،أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1988،ص03.

[2] أيمن عودة المعاني،مصدر تم ذكره سابقا،ص140ص.139.

-تعزيز روح العمل الإجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا.

-لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور التي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية،فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة،ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين،تنبثق عنهم،وهي أقدر على الوقوف على الظروف والحاجات المحلية،وإشراك السكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة كذلك.

المطلب الثالث:نماذج وإستراتيجية تنفيذ خطط التنمية المحلية.

الفرع الأول:نماذج التنمية المحلية وبرامجها.

أولا:نماذج التنمية المحلية: يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية إلى ثلاثة نماذج رئيسية هي: [1]

أ-النموذج التكاملي: يتكون هذا النموذج من مجموعة من البرامج التي تنطلق من المستوى القومي وتشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية،كما تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة(ريف،حضر،مناطق صحراوية)،فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق النموذج الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستشارة.

ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة،يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية الوظيفية من لجان دائمة ومشتركة،كما يتطلب توافر قدر من اللامركزية في اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

ب-النموذج التكييفي: يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية،وسمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في النظام الإداري القائم أي أن برنامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية.

وعادة ما تلجأ الدول المستقلة حديثا إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات،ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

جـ -نموذج المشروع: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة،ومن هنا جاء الإختلاف بينه وبين النموذجين.يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكنه يطبق في منطقة جغرافية معينة عكس النموذج التكاملي الذي يطبق على المجتمع ككل،حيث يعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية.

ثانيا:برامج التنمية المحلية:

هناك العديد من البرامج والمشروعات التي يمكن الإسترشاد بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع المحلي ويمكن حصر معظم هذه البرامج والمشروعات فيما يلي. [2]

أ-برامج عمرانية:تشمل هذه البرامج:

---

[1] أحمد مصطفى خاطر،مصدر تم ذكره سابقا،ص55ص.54.

[2] .محمد سيد فهمي،تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية 1999،ص195-ص196

-توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع.

-تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة.

-أشغال الطرق والمطارات.

-إنشاء الجسور والسدود.

ب-برامج صحية:تشمل هذه البرامج:

-تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.

-التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الطفولة والأمومة.

جـ:برامج اجتماعية :وتشمل هذه البرامج:

-إنشاء دور الحضانة.

-إنشاء مشروعات للأسرة المنتجة لمساعدتها في زيادة دخلها.

-تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات بالجهود الذاتية.

-تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الإستهلاكي.وزيادة الإدخار من خلال إنشاء المؤسسات الإدخارية وترغيبهم في هذه العملية لتنمية الموارد والمدخرات المحلية.

د-برامج تعليمية:وتشمل هذه البرامج:

-إنشاء فصول بمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة.

-التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.

هـ-برامج زراعية :وتشمل هذه البرامج:

-فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي.

-توسيع المساحات الخضراء وإنجاز قنوات السقي.

نجد إلى جانب هذه البرامج برامج صناعية وخدمية تتمثل أساسا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب تمويلية معينة وكذلك إعادة تأهيل المناطق الحضرية ومرافق الخدمات العامة.

كلها تهدف إلى تلبية الحاجات المطلوبة لأفراد المجتمع غير أن نجاح هذه البرامج والمشروعات يتأتى دون مساهمة الهيئات والسلطات المحلية وحرصها على تنفيذها. [1]

الفرع الثاني:مراحل تخطيط إستراتيجية التنمية المحلية:

تشير التجارب الناجحة إلى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتحقق من خلال تبني إستراتيجية لذلك،حيث توفر هذه الإستراتيجية الفرصة للتركيز على تدعيم الإقتصاد المحلي وتعزيز القدرات المحلية.وقد وضع البنك الدولي خمسة مراحل للتخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية،يتراوح الإطار الزماني لتنفيذها بين ثلاث إلى ثمانية سنوات وسوف نتطرق إلى هذه المراحل فيما يلي.[2]

أولا:تنظيم الجهود:لكي يتم تنظيم الجهود بشكل ناجح يجب تشكيل فريق العمل الخاص بالتنمية المحلية في مجلس المدينة أو أحد المنظمات التي تشارك تنفيذ هذه الإستراتيجية،وهذا الفريق ينبغي أن يتولى بصفة مبدئية إدارة عملية التخطيط الإستراتيجي.

---

[1] محمد سيد فهمي،مصدر تم ذكره سابقا،ص 196.

[2] .بيرتلزمان ستيفانج،جويتر سلو والبنك الدولي،التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل،دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير،البنك الدولي،واشنطن دي سي،2004.ص15-ص20

كما أن نجاح عملية التنمية المحلية يتطلب تظافر الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص فضلا عن القطاع غ الحكومي وتبدأ عملية التخطيط بتحديد الأفراد والمؤسسات العامة والأنشطة والصناعات والمنظمات المدنية والمهنية ومراكز البحوث ومؤسسات التعريب بالإضافة إلى الفئات الأخرى التي يتكون منها أو تؤثر في الإقتصاد المحلي.حيث ستساهم المهارات والخبرات والموارد التي شاركت بها مجموعات أصحاب المصالح في عملية التخطيط الإستراتيجي.

ثانيا:تقييم الإقتصاد المحلي:بعد التعرف على خصائص الاقتصاد المحلي أمرا هاما،من خلال إجراء تقييم سليم للاقتصاد المحلي بالإضافة إلى دراسة الروابط أو العلاقات الاقتصادية القائمة وكذلك الأنشطة في منطقة معينة،حيث تستخدم المعلومات الكمية والنوعية المتوافرة والتي تسلط الضوء على الهياكل والإتجاهات القائمة في تنمية الأنشطة المختلفة والتصنيف والتنظيف وتنمية المهارات،بالإضافة إلى البيانات الأخرى.

إن الخطوة الأولى في تقييم الاقتصاد المحلي هي تحديد المعلومات وثيقة الصلة بهذا الموضوع والمعلومات المطلوبة والمتوافرة بالإضافة إلى تحديد البيانات الغامضة أو غير المتاحة والتي سوف يكون من الضروري الحصول عليها من أجل إجراء عملية تقييم للإقتصاد المحلي،وبعد الحصول على هذه البيانات يكون من الضروري تجميع وتحليل البيانات لتوفير صورة كاملة عن الإقتصاد المحلي.

ثالثا :إعداد الإستراتيجية:إن الهدف من إعداد تخطيط إستراتيجي واسع النطاق لإحدى المدن أو المناطق هو التوصل إلى منهج متكامل للقيام بالتخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية ومجموعات أصحاب المصالح الرئيسية بإعداد الإستراتيجية،تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية،وتتكون إستراتيجية التنمية المحلية النموذجية من مجموعة من العناصر هي:

الرؤية:توضح إجماع أصحاب المصالح على طبيعة المستقبل الاقتصادي المرجو للمجتمع.

الأهداف:تتوقف على الرؤية الكلية والنتائج المحددة المرجوة لعملية التخطيط.

الأغراض:وضع معايير للأداء فضلا عن الأنشطة المستهدفة لعملية التنمية لتحقيق كل الأهداف ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.

البرامج:مجموعة من الأساليب لتحقيق الأهداف الواقعية للتنمية الإقتصادية ويكون لها إطار زماني وقابلة للقياس.

المشروعات وخطط العمل:تنفيذ أجزاء محددة من البرامج،يجب أن تحدد الأولويات كما يجب تقدير التكلفة،ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس أيضا.

رابعا:تنفيذ الإستراتيجية:وهي عبارة عن خطة إجمالية ذات أهداف وإجراءات قصيرة ومتوسطة أو طويلة الأجل،فضلا على أنها تحدد الأهداف التي يجب تحقيقها،كما أنها تضع برنامج لتعزيز وتنمية نقاط القوة في اقتصاد المجتمع المحلي.سواء المادية والاجتماعية والبيئية وكذلك تتناول كل التحديات والفرص المتاحة،ويجب أن يكون لكل إستراتيجية للتنمية المحلية خطة للتنفيذ على أن تكون مدعومة بدورها بخطط عمل تفصيلية للمشروع.

خامسا:مراجعة الإستراتيجية:على الرغم من أن إستراتيجية التنمية المحلية عادة ما يتم إعدادها لفترة تتراوح ما بين ثلاث وثمان سنوات،إلا أنه ينبغي مراجعتها سنويا حتى يمكن تعديلها مع التطورات التي تشهدها الظروف المحلية،كما يتم إجراء مراجعة أوسع نطاقا كا ثلاث سنوات.هذه المراجعة يجب أن تأخذ في الإعتبار الموارد المتاحة لإعداد الإستراتيجية،كما يجب أن تتضمن مؤشرات متفق عليها لمتابعة وتقييم الإقتصاد المحلي،كما يجب أن تشمل عملية المراجعة كلما أمكن ذلك.المدخلات والمخرجات والنتائج والأفكار وكذلك مراحل التنفيذ ومستوى وحجم مشاركة أصحاب المصالح.[1]

المبحث الثالث:الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

[1] محمد سيد فهمي مصدر تم ذكره سابق ص 198

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة في الجزائر،حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ،ويعود ذلك لمردودها الإيجابي على الإقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وخاصة لفئة الشباب،وتحقيق زيادة متنامية في الناتج الداخلي الخام وكذا تعظيمها للقيمة المضافة وزيادة حجم الإستثمار،إلى جانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الإقتصادية مع إمكانية توطنها في المناطق النائية والمعزولة واستغلالها للخدمات المحلية مما يساهم في تحسين التنمية على المستوى المحلي.ويظهر الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كونها تمثل نحو(80-90 %) من إجمالي المنشآت العامة في معظم دول العالم.

وسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتوضيح الدور الذي لهذه المؤسسات أن تلعبه من أجل إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

الفرع الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام.[1]

تظهر لنا الإحصائيات السابقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات،على عكس القطاع العمومي الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى،لذا فإن مساهمة المؤسسات الصغرى في الاقتصاد الوطني تعبر عن مساهمة القطاع الخاص،وقد تجاوزت مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات أكثر من 78 %خلال السنوات من2004إلى2008.

فيما يلي جدول يبين لنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الممثلة في القطاع الخاص،في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات مقارنة مع مساهمة القطاع العام خلال الفترة بين2004و2008.

الجدول (02):تطور الناتج الداخلي الخام (PIB)خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني.

الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع العام	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20	683.99	16.20
القطاع الخاص	2146.75	78.2	2364.5	79.56	274966	79.56	3153.77	80.80	3551.33	83.80
المجموع	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100	4237.9	100

المصدر : نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة المهن و الصناعات التقليدية لسنوات 2004 حتى 2009

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة القطاع الخاص خارج المحروقات-الممثل أساسا في المؤ ص وم

في الناتج الداخلي الخام قد حققت قفزة نوعية بين سنتي 2004و2008 حيث بلغت قيمة الناتج الداخلي الخام سنة 2008 ما مقداره-3551.33 مليار دج أي نسبة 83,8 % من مجموع الناتج الداخلي الخام،بعدما كانت

[1].بوضاموز ياسين،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلي،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير،جامعة محدم الصديق بن يحي ،جيجل،لسنة 2010-2011،ص 123

تمثل ما نسبته 78,2 %وبقيمة تقدر بـ2146,75 مليار دج سنة2004،وهذا يعني أن قيمة الناتج الداخلي الخام عرفت زيادة في القيمة بأكثر من65,42 %مما كانت عليه سنة2004.

أما فيما يخص مساهمة القطاع العام فنلاحظ زيادة في القيمة خلال سنة2004-2007 أين وصل إلى749,86 مليار دج غير أنه انخفض سنة 2008 حيث حقق 686,59 مليار دج فقط،وأهم ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو الإنخفاض المستمر لنسبة مساهمة القطاع العام خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام،فبعدما كانت مساهمته تمثل ما مقداره21,8% سنة2004 انخفضت إلى16,2 % فقط سنة2008 وربما يعود السبب الرئيسي لهذا الإنخفاض إلى خوصصة العديد من المؤسسات العمومية والتناقص المستمر في تعدادها.

والشكل الموالي يبين المقارنة بين مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة بين2004و2008.

-الشكل(02):مقارنة تطور (PIB)خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة(2004-2008):

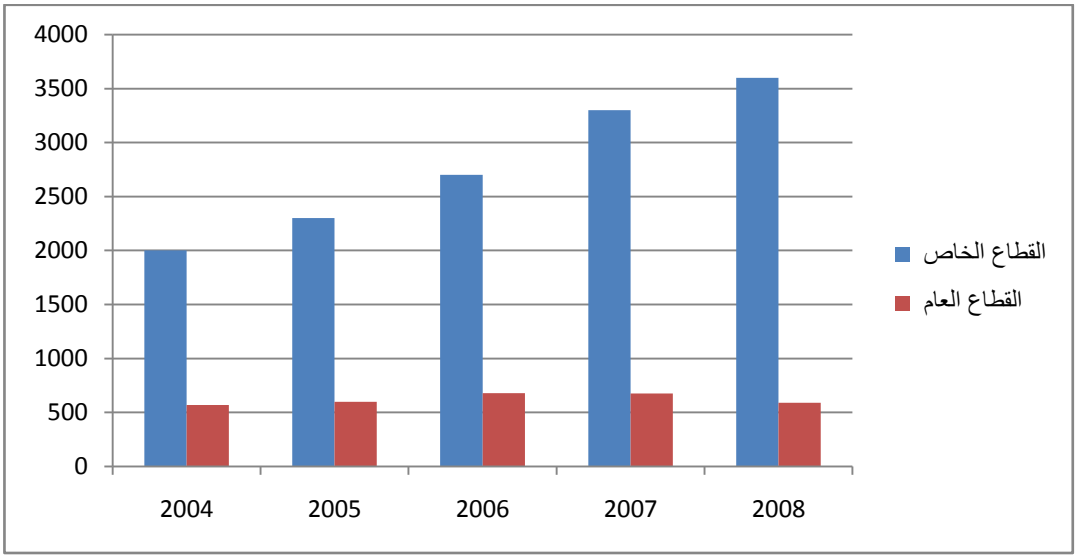

المصدر:من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول السابق.

الفرع الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:[1]

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة دور فعال في خلق وتحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها،فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقات مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات،أو التي لها منتجاتها،بل تخلق كذلك شبكة مبادلات واسعة مع هيئات مختلفة.

لقد حققت المؤسسات ص وم-القطاع الخاص-،في سنة2008 حوالي 88,92 %من مجموع القيمة المضافة خارج المحروقات بقيمة إجمالية تقدر بـ3363,06 مليار دج،والملاحظ أن مساهمة القطاع الخاص خارج المحروقات في القيمة المضافة من سنة2004إلى2008 كانت في زيادة مستمرة سواءا من حيث النسبة التي استمرت في الإرتفاع من85,09% سنة2004إلى88,92% من مجموع القيم المضافة المحققة

[1] بوضامور ياسين،مصدر تم ذكره سابقا،ص124-ص125.

سنة2008،أو من حيث القيمة حيث ارتفعت من2038,84 مليار دج سنة 2004إلى 3363,06 مليار دج سنة2008،أي أنها حققت زيادة تقدر بأكثر من64,94%مقارنةبسنة2004.

كما نلاحظ أن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة وبالرغم من زيادتها النسبية في القيمة حيث عرفت إرتفاعا من357,33 مليار دج سنة2004 لتصل إلى418,9 مليار دج سنة2008،إلا أن نسبة مساهمتها في القيمة المضافة عرفت إنخفاضا مستمرا خلال نفس الفترة،حيث انخفضت مساهمتهامن14,31% سنة 2004إلى11%فقط من مجموع القيم المضافة خارج المحروقات سنة2008،وهذا ما يبينه الجدول(17,2).

الجدول (03): تطور القيمة المضافة في الجزائر وفق الطابع القانوني خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2008

الطابع القانوني	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع الخاص	2038.84	85.09	2239.56	85.90	2605.68	86.64	2986.07	87.65	3363.06	88.92
القطاع العام	357.33	14.91	367.54	14.10	401.86	13.36	420.86	12.35	418.9	11.08
المجموع	244.17	100	2607.1	100	3007.54	100	3406.93	100	3781.96	100

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الم ص م،لسنوات 2004 حتى2009.

-ويمكن توضيح الفرق بين مساهمة القطاع الخاص والعام في تحقيق القيمة المضافة خارج المحروقات من خلال الشكل التالي:

الشكل(03)تطور القيمة المضافة في الجزائر وفق الطابع القانوني خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2008

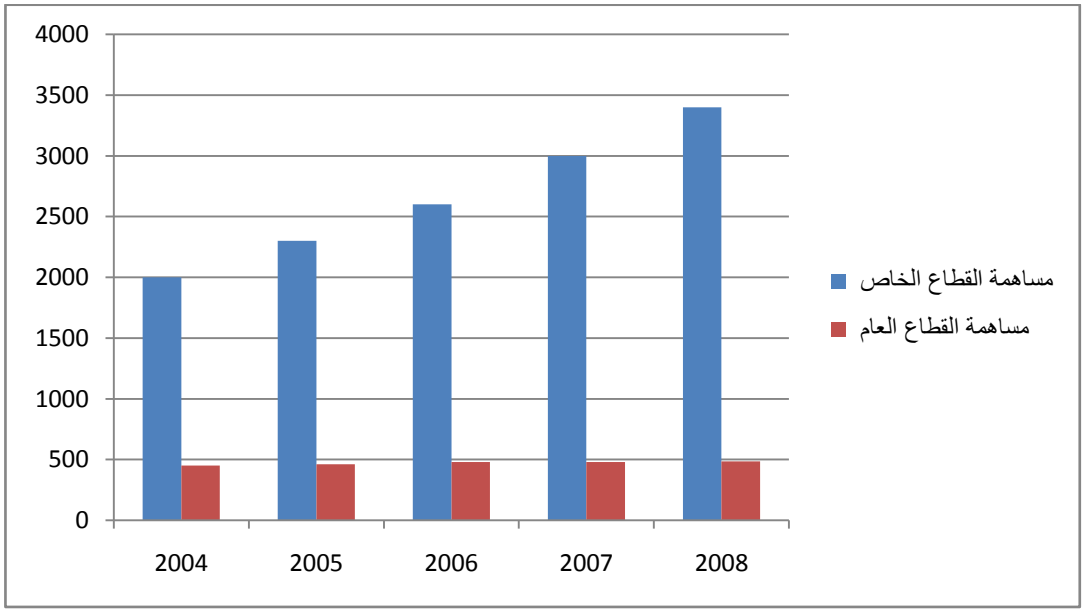

المصدر : من اعداد الطلبة انطلاقا من الجدول السابق

من خلال الشكل السابق يتضح أن قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة(القطاع الخاص)يساهم بنسبة عالية في خلق القيمة المضافة،وتتمثل القطاعات المساهمة في القيمة المضافة أساسا في:الزراعة،البناء والأشغال العمومية،النقل والمواصلات،خدمات المؤسسات،الفندقة والإطعام،الصناعات الغذائية،صناعة الجلود،والتجارة.

-وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المضافة المحققة سنة2008 من طرف القطاع الخاص حسب قطاعات النشاط،احتل فيها قطاع التجارة المرتبة الأولى حيث ساهم بـ919,55 مليار دج من مجموع القيمة المضافة أي ما نسبته 27,34%،تلاه كل من قطاع البناء والأشغال العمومية بـ754,02 مليار دج بنسبة22,42% والزراعة بـ708,17 مليار دج بنسبة21,05%،ثم كل من النقل والمواصلات بـ 699,04 مليار دج أي ما نسبته 20,08% وصناعة الأغذية بـ136,95 مليار دج أي4,07%.

ويمكن تلخيص نسب مساهمة كل قطاع في الشكل(04) الموالي:

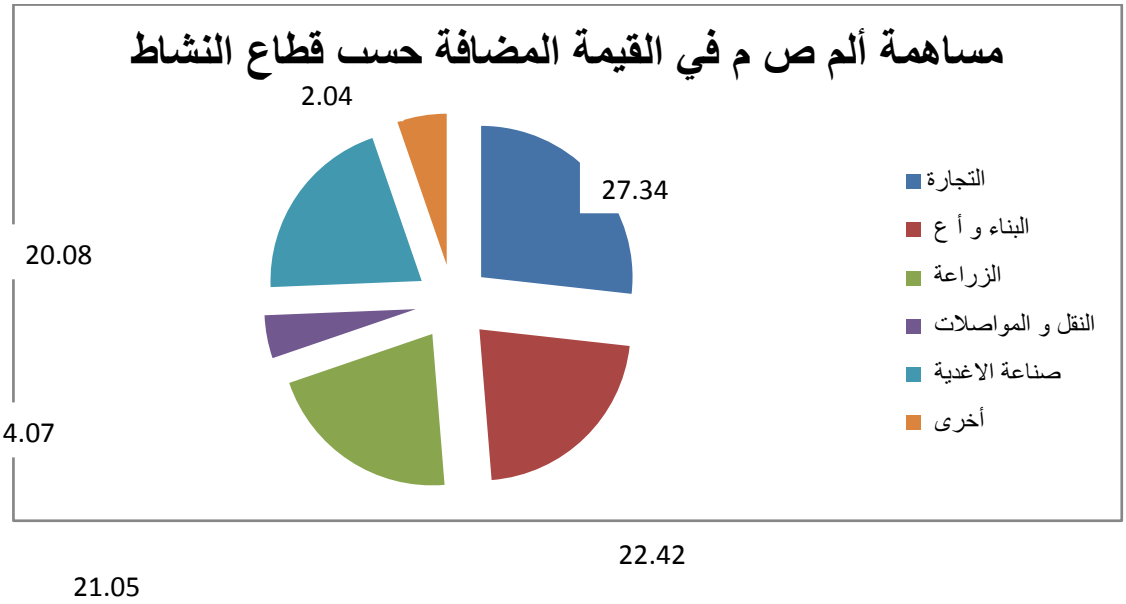

المصدر:من إعداد الطالب إنطلاقا من معطيات النشرية الإحصائية للم ص م لسنة2009.

المطلب الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: [1]

لقد نتج من عملية التصحيح الهيكلي التي مكنت الجزائر من استرجاع التوازنات الإقتصادية والمالية الكلية:تدهور في الأوضاع الخاصة بالتشغيل ويعود ذلك بالأساس إلى غياب الإستثمارات الجديدة سواء التي تنتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص زد على ذلك فشل السياسات التي اتبعتها الحكومة لإستيعاب الأعداد المتزايدة من البطالين في مختلف أنحاء العالم في الجزائر حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية فإن عدد العمال المصرح بهم في القطاع بلغ سنة2009 حوالي 1754964 عامل بزيادة وصلت إلى 216755 عامل عن سنة 2008،أي بنسبة تقدر بـ14,07%،حيث تسيطر المؤسسات الخاصة على حصة الأسد من مجموع العمال بنسبة تقدر بـ77,6% تليها الصناعة التقليدية بـ19,46% ثم المؤسسات العمومية بـ2,94% فقط.

والملاحظ هنا أنه بالرغم من التطور المستمر والمتسارع لعدد العمال المصرح بهم في القطاع إلى أن نسبتهم إلى مجموع العاملين في الجزائر تبقى ضعيفة فعند أخذنا للأرقام المقدمة من الديوان الوطني للإحصاء فإن

[1] بوضامور ياسين،مصدر تم ذكره سابقا،ص126.

عدد السكان العاملين في الجزائر حتى أكتوبر2009يقدر بـ9472000 عامل،منهم6236000 شخص يعملون في القطاع الخاص أو المختلط. [1]

وعليه فإن نسبة العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي السكان العاملين بحوالي18,55% ونسبتهم إلى مجموع العاملين في القطاع الخاص أو المختلط تقدر بحوالي:28,17%وهذه النسبة بالرغم من أنها منخفضة نوعا ما إلى أنها عرفت تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة.

والجدول التالي يبين تطور عدد العمال المصرح بهم في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2009/2008. [2]

الجدول(04):تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

طبيعة المؤسسات ألص م		سنة 2008		سنة 2009		التطور بين 2009/2008	نسبة التطور
		عدد العمال	%	عدد العمال	%		
المؤسسات الخاصة	الاجراء	841060	54.61	908046	51.68	66986	7.96
	أرباب المؤسسات	392013	25.45	45539	25.42	63385	19.17
المؤسسات العمومية		52786	3.43	51635	2.94	1151	2.18
نشاطات الصناعة التقليدية		254350	16.51	341885	19.46	87535	34.42
المجموع		1540209	100	1756964	100	216755	14.07

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤ ص م لسنتي2008،2009.

والشكل (05)الموالي يعطينا صورة أوضح على عدد العمال المصرح بهم في القطاع بحسب الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

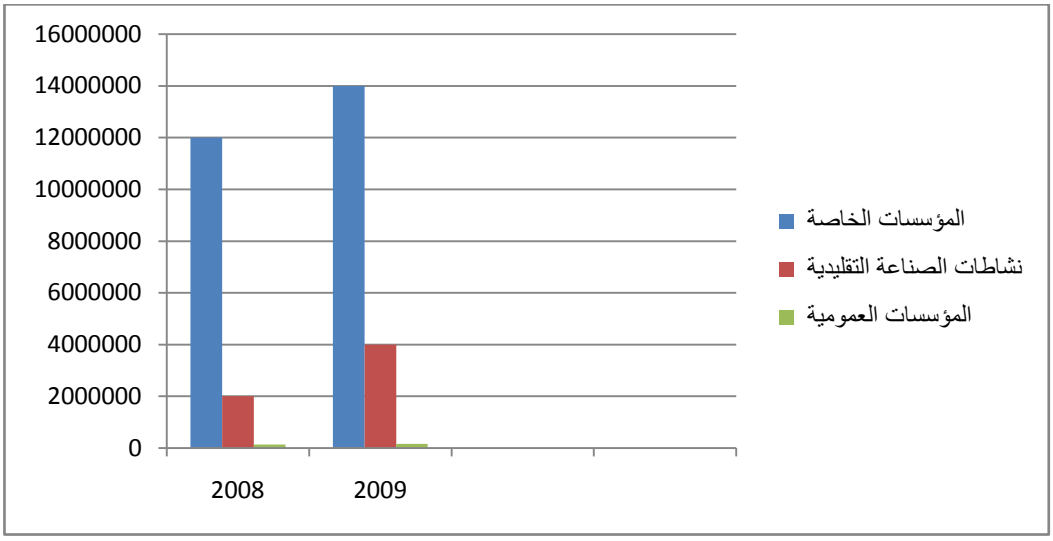

[1] http=//www.ons.dz/Activitie-Emploi-et-chomage-au-y-html-le25/05/2010

[2] http=//www.ons.dz/Activitie-Emploi-et-chomage-au-y-html-le25/05/2010

المصدر : من إعداد الطلبة انطلاقا من الجدول السابق

أما بالنسبة لمتوسط عدد العمال بالنسبة لكل مؤسسة فإنه انطلاقا من المعطيات السابقة بلغ متوسط عدد العمال في كل مؤسسة2.81عامل سنة2009وهو رقم ضعيف مقارنة بدول أخرى كما أن هذا المتوسط يختلف حسب طبيعة المؤسسات فقد بلغ متوسط العمال لكل مؤسسة بالنسبة للمؤسسات الخاصة حوالي ثلاث عمال،أما نشاطات الصناعة التقليدية فقد بلغ متوسط العمال بها2,02عامل،غير أن متوسط العمال في المؤسسات العمومية بلغ أكثر من87,36عامل في كل مؤسسة ويعود هذا الرقم بالأساس إلى كون أغلبية المؤسسات الص م العمومية هي مؤسسات متوسطة الحجم وإذا أخذنا مثلا سنة2008فقد بلغ عدد المؤسسات الص م في بلدان الإتحاد الأوروبي E-27،20,709 مليون مؤسسة أي ما يمثل 99,8%من مجموع المؤسسات.توظف ما مجموعه89.947 مليون عامل أي ما يمثل 67,4%من مجموع العمال في الإتحاد الأوروبي حيث يبلغ متوسط التوظيف في كل مؤسسة 4,3عامل 2,1عامل بالنسبة للمصغرة19,4عامل للصغيرة،100,3عامل للمتوسطة.كما أن متوسط العمال لكل مؤسسة يختلف من دولة لأخرى حيث بلغ18 عامل في سلوفاكيا،12عامل في ألمانيا وإيرلندا،11عامل في المملكة المتحدة،6عمال في كل من فرنسا وبلجيكا وسلوفينيا،4عمال في البرتغال وإيطاليا،3عمال في اليونان،11عامل في اليابان،5عمال في الولايات المتحدة،4عمال في تركيا. [1]

المطلب الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة2009 زيادة في قيمة الميزان التجاري قدرت بـ4,59 مليار دولار أمريكي،وهذا يعني أنه انخفض بأكثر من88% مقارنة بسنة2008. ويرجع هذا بالأساس إلى الإنخفاض الكبير في قيمة الصادرات جراء انخفاض أسعار المحروقات بنسبة4,91%وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[2]

الجدول (05):تطور الميزان التجاري الجزائري ما بين2009/2008.

	عام 2008	عام 2009	التطور %
مجموع الواردات	39479	39103	0.95-
مجموع الصادرات	79398	43689	44.91
الميزان التجاري	39819	4586	

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤ.ص.م سنة2009.

الفرع الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

1 Europe commission.EuropeanSMES under pressure.Annaul Report on EUSmall And Mium-Sized

2 Entreprises2009.Directorate-General For Entreprises and Industry.p15-20.http//es-europa-eu/entreprise/policies~) Sme/facts-figures-analysis/performance-reueu/pdf/dgentr-annual-report2010-100511-pdf

فيما يتعلق بالصادرات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تغطي أغلبية الصادرات خارج قطاع المحروقات،وهذا بالرغم من النسبة شبه الهامشية لها مقارنة بمجموع الصادرات،فحسب المديرية العامة للجمارك فإن نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات شكلت سنة2009 ما نسبته2,4%من مجموع الصادرات الكلية،أي بما قيمته 1,05 مليار دولار،مسجلة انخفاض نسبته46%عن سنة2008.كما أن نسبة العجز في الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات كبيرة جدا ،حيث وصل العجز سنة2008إلى ما قيمته37,1 مليار دولار هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (06):يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات.

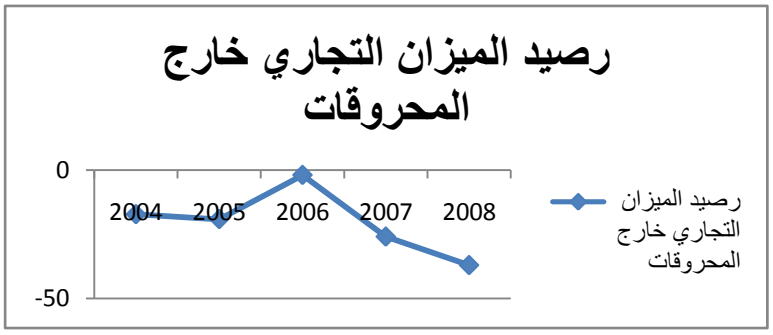

Source : ministère de commerce agence nationale de promotion du commerce extérieur (ALGEX) janvier 2009

1 – ministère de finances direction générale des douanes statistique des Commerces extérieure de l'Algérie Année 2009

كما عرفت الصادرات خارج قطاع المحروقات منذ سنة2004 تطورا معتبرا عكسته القيمة الإجمالية المصدرة والتي انتقلت من758,6 مليون دولار أمريكي سنة2004إلى 1936,96 مليون دولار سنة2008 وهذا بالرغم من تراجع هذه القيمة إلى 1050 مليون دولار سنة2009،وهو ما يفسر بالتذبذب الذي يصاحب عادة قيمة هذه الصادرات،وممكن أن تمكن تداعيات الأزمة المالية التي يمر بها العالم حاليا السبب الرئيسي لذلك والجدول التالي يبين لنا التطور في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من سنة 2004إلى سنة2009.

جدول (06):تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من2004إلى2009.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة الصادرات	758.6	907.18	1157.63	1332.002	1936.96	1050

المصدر:من إعداد الطالب إنطلاقا من معطيات مأخوذة من www.alger.dz

Ministere des finances direction génerale des douanes statistique du commerce exterieur de l'algerie Année 2009

والملاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات كانت تسير بوتيرة متزايدة منذ سنة 2004حتى قاربت المليارين دولار سنة2008 ثم تراجعت سنة2009إلى النصف تقريبا حيث بلغت1,05مليار دولار فقط وهذا ما يوضحه الشكل التالي(07):

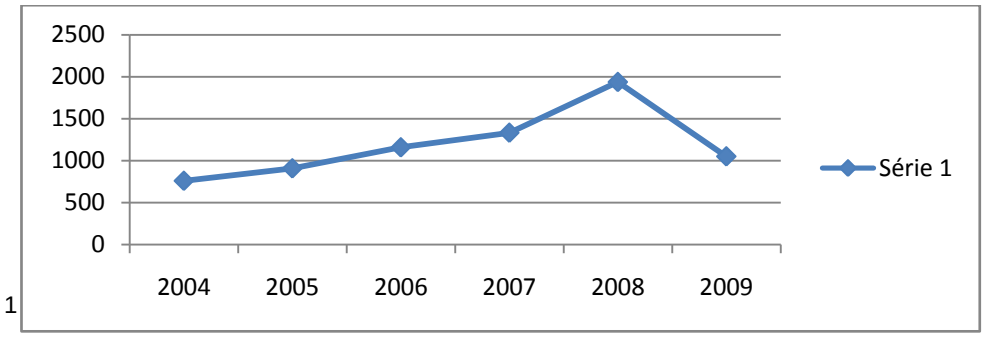

1

المصدر:من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول السابق.

أما فيما يخص المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنة2009فهي تتكون إجمالا من مواد نصف المصنعة التي تمثل ما نسبته1,51% من إجمالي الصادرات وذلك بقيمة 659 مليون دولار أمريكي 64,52%من إجمالي الصادرات خارج المحروقات تأتي في المرتبة الثانية مجموعة المنتجات الخام بنسبة0,41%وبقيمة تقدر ب178 مليون دولار أمركي(10,31%من إجمالي الصادرات خارج المحروقات تتبع بمجموعة التسلع الغذائية بنسبة0,26% بقيمة 114 مليون دولار أمركي وأخيرا تأتي مجموعتي التسلع الإستهلاكية غير الغذائية ووسائل التجهيزات نسبة 0,11%لكل منهما.[2]

وحسب الوكالة لترقية الصادرات(ALGEX)فإن الصادرات الإحدى عشر شهرا الأولى من سنة 2009 كانت نسب توزيعها كما هو موضح في الشكل(08):

---

[1] بوضامور ياسين،مصدر تم ذكره سابقا.ص 129

[2] بوضاموز ياسين،مصدر تم ذكره سابقا.ص130

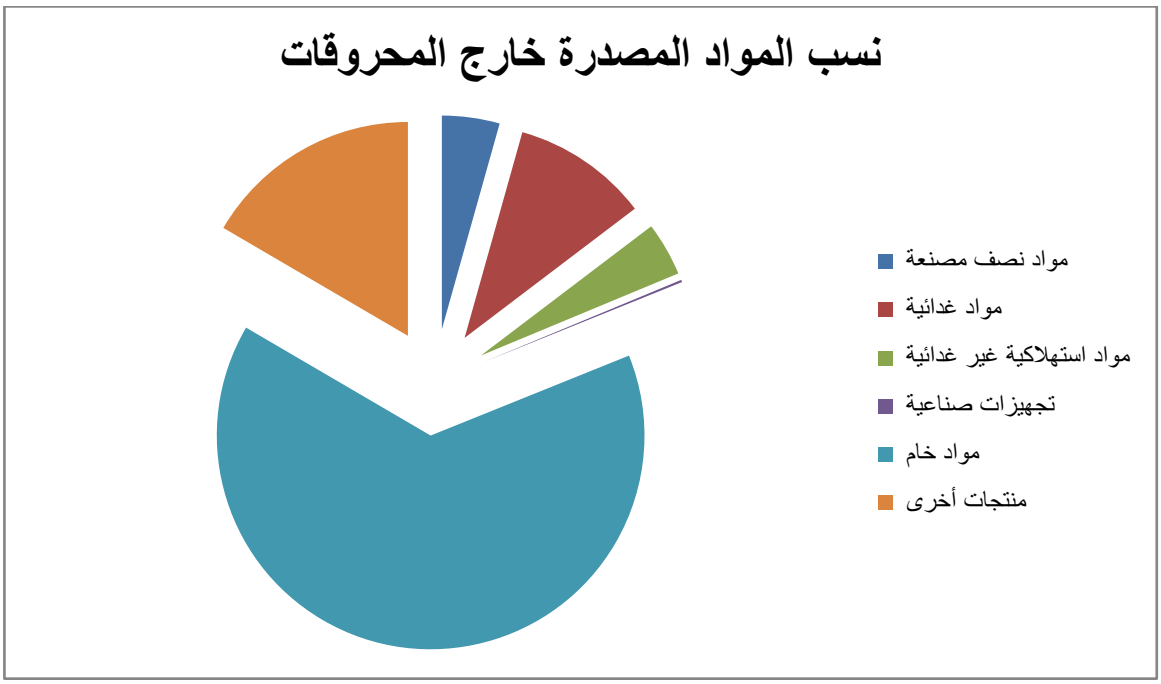

المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات www.algex.dz

هذا بالإضافة إلى أن قيمة السلع المصدرة في الغالب تعرف عدم استقرار نسبي إلى أخرى سواء بالزيادة أو النقصان فإذا أخذنا مثلا تطور قيمة صادرات بعض المواد الغذائية نلاحظ عدم استقرار قيمة بعض السلع مثل صادرات حلزون البحر والياغورت والملح،فيما تعرف سلع أخرى بانتظام وزيادة في قيمة صادراتها مثل صادرات المياه المعدنية والغازية والعجائن الغذائية والشكلان(11.2)و(12.2) المواليان يوضحان تطور قيمة صادرات بعض المواد الغذائية خلال فترة2004-2008.[1]

نقصد بها القيمة الكلية للصادرات أي مجموع صادرات المحروقات+مجموع الصادرات خارج المحروقات

نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الم ص م سنة 2009,من خلال الشكل (09) [2]

[1] -www.algex.dz

[2] **Source : ministère du commerce Agence nationale de promotion du commerce éditeur (Alger) janvier 2009**

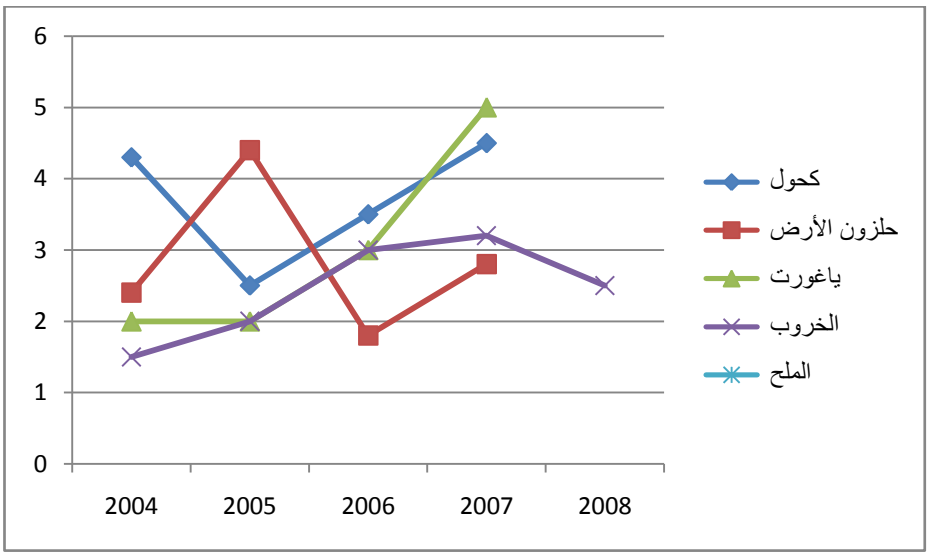

الشكل (10) تطور قيمة صادرات بعض المواد الغذائية المصدرة بانتظام

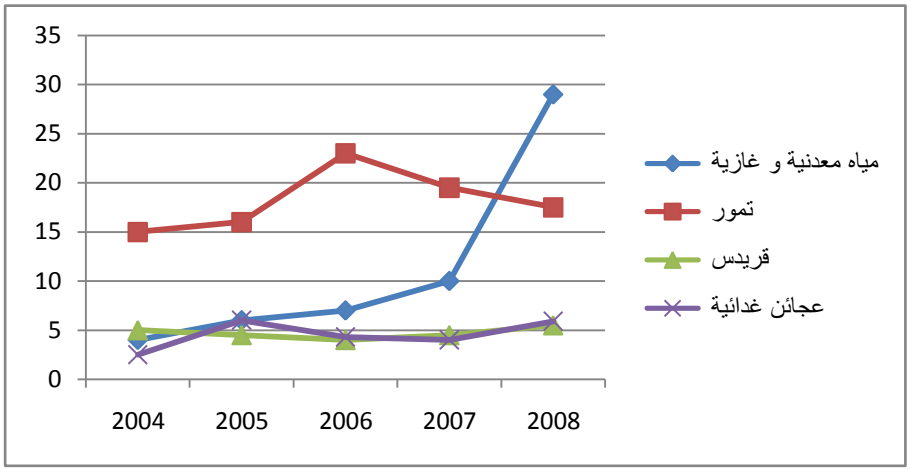

Source : ministère du commerce Agence nationale de promotion du commerce éditeur (Alger) janvier 2009

الفرع الثاني: مساهمة الم ص م في الواردات:

على العكس من الصادرات فإن لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الواردات الوطنية كبيرة جدا،كما أن عدد المستوردين الخواص يفوق بأكثر من عشرة مرات عدد المستوردين من القطاع العمومي،حيث تبين الأرقام أن عدد المستوردين من القطاع الخاص قد بلغ سنة 2008 أزيد من 18150 مستورد،مقابل 1316 مستورد من القطاع العام وهذا ما يوضحه الجدول التالي:بنوع من التفصيل.[1]

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية

جدول (07)مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات لسنة.2009

قائمة المواد	المتعاملين في القطاع العام			المتعاملين في القطاع الخاص			القيمة الكلية	
	العدد	القيمة بمليون	النسبة المؤوية	العدد	القيمة بمليون	النسبة المؤوية	القيمة بمليون	النسبة المؤوية

[1] بوضامور ياسين،مصدر تم ذكره سابقا.ص 133.

		دولار	%		دولار	%	دولار	%
منتوجات غذائية	201	1158	19.93	1089	4652	80.07	5810	14.86
طاقة – مرينات	74	111	22.75	312	377	77.25	488	1.25
منتوجات خام	69	193	16.25	933	995	83.75	1188	3.04
السلع النصف مصنعة	223	1508	14.72	4395	8750	85.28	10248	26.21
منتوجات تجهيز الفلاح	69	12	5.24	556	217	94.76	229	0.59
منتوجات التجهيز الصناعي	531	4041	26.86	8962	11003	73.14	15044	38.47
منتوجات استهلاكية غير غدائية	149	1096	17.98	4859	5000	82.02	6096	15.59
المجموع	1316	8119	20.79	18153	30984	79.24	39103	100

يتضح من خلال الجدول أن أكثر من 93,24 من المستوردين ينتمون إلى القطاع الخاص حيث قاموا باستيراد ما قيمته31 مليار دولار سنة2009 أي ما يمثل 79,24 من إجمالي الواردات،حيث جاء استيراد منتجات التجهيز الصناعي في المرتبة الأولى بقيمة 11 مليار دولار،تليها السلع نصف المصنعة بـ4,652 مليار دولار،ثم كل من المنتوجات الإستهلاكية غير الغذائية بـ4,652 مليار دولار ،فيما بقية المنتوجات فقيمة وارداتها مجتمعة قدره بحوالي 1,8 مليار دولار.

هذا ولم تتعدى قيمة واردات القطاع العام 8,2 مليار دولار ،ذهبت النسبة الأكبر منها إلى المنتجات التجهيز الصناعي بقيمة 4,041 مليار دولار تليها السلع نصف مصنعة بـ 1,508 مليار دولار ثم المنتجات الغذائية بـ1,158 مليار دولار ومنتجات للإستهلاك غير الغذائية بـ1,096 مليار دولار.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن مفهوم التنمية المحلية قد انتقل من النطاق الضيق إلى نطاق واسع يعبر به عن عملية واعية ومدروسة تهدف في جانبها الإقتصادي إلى تحسين الظروف المادية والإقتصادية ورفع مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى تنمية القدرات البشرية ولكون التنمية المحلية لا تتحقق إلا بتوافر مجموعة من المبادئ والركائز تتمثل أساسا في مبدأ الشمول،مبدأ التكامل،مبدأ التوازن،مبدأ التنسيق.أما فيما يخص الركائز فهي مجموع المتغيرات المتعلقة بأفراد المجتمع المحلي وكذا المشاريع الخدماتية بالإعتماد على موارد محلية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وحتى تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في تجسيد التنمية المحلية على جميع الأصعدة سواء من ناحية التشغيل أو الأنشطة الاقتصادية أو زيادة في الناتج الداخلي الخام وجب تدخل الجماعات المحلية من أجل ترقيتها وإعداد برامج وخطط بإتباع استراتيجيات تنفيذ معينة من شأنها إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.

تمهيد الفصل :

بعد التطرق في الجانب النظري الى مختلف الجوانب المتعلقة بماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم توضيح مضمون التنمية المحلية و استعراض مختلف الجوانب المتعلقة بها و في الاخير التنويه الى الدور التنموي الى هده المؤسسات الدي تلعبه لأجل تحقيق التنمية المحلية ، سنحاول من خلال هدا الفصل تسليط الضوء على مؤسسة مطاحن بني هارون الواقعة بالقرارم قوقة ولاية ميلة .وذلك باعتبار الهدف من الجانب الميداني هو محاولة تطبيق الجانب النظري منها على أرض الواقع ،و عليه سنحاول تبيان مساهمة هذه المؤسسة في عنصرين أساسيين هما : الضرائب و التشغيل و يتم عرض دلك من خلال ثلاث مباحث .

المبحث الأول:نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن بني هارون.

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن مؤسسة مطاحن بني هارون.

-قبل أن نتطرق إلى الحديث عن الوحدة الإنتاجية والتجارية للقرارم قوقة لابد من معرفة أصل هذه الوحدة ونقصد بذلك مؤسسة Sembac ،لقد ظهرت هذه الوحدة يوم 22ماي1965 م بالجزائر العاصمة ولأن

الجزائر تبنت النظام الإشتراكي بعد الاستقلال،فالقرار فيها كان يصدر عن السلطة المركزية (الحكم)واستمر إلى غاية 1982 م أين عرف الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة تميزت أساسا بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الجديدة إحداها فقط ثم تقسيمها إلى خمسة مؤسسات جهوية كل وحدة منها تميزت باستقلالية القرار وهي كالآتي:

- ERIAD الجزائر.

- ERIAD سطيف.

- ERIAD سيدي بلعباس.

- ERIAD قسنطينة.

-والتي تعني ENTREPRIS REGIONALE DES INDUSTRIEL ALIMENTAIRES ET DERIVEES

الشكل (11):فروع الشركة الوطنية للحبوب والصناعات الغذائية ومشتقاتها.

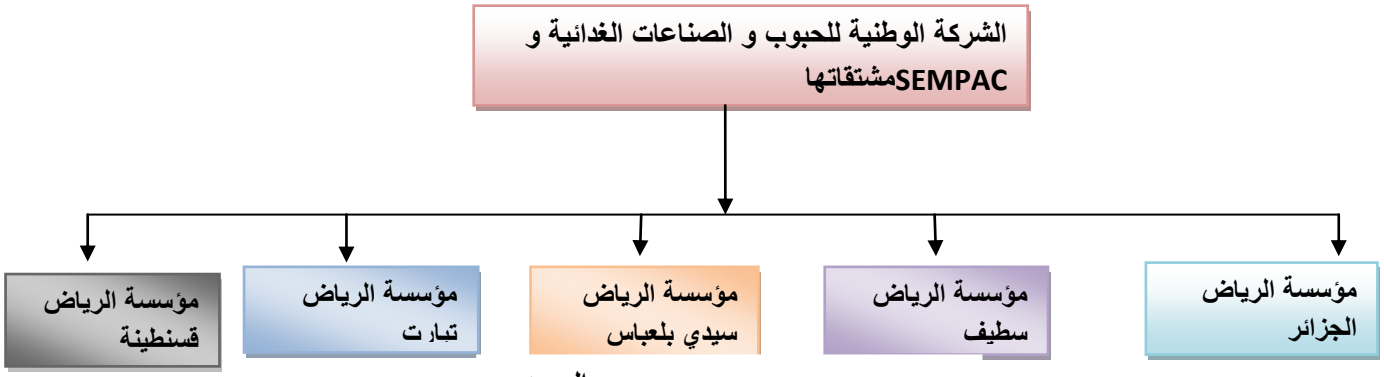

المصدر

:مسؤول مصلحة الإنتاج

هذه الأخيرة ERIAD قسنطينة التي صارت تسمى SMIDE قسنطينة وهذا كان سنة 2002تنظم 11ولاية ظلت كغيرها من الوحدات الأربعة الجهوية لمجمع الرياض سابقا،مجمع SMIDE حاليا كما أنها تسير بنفس النمط إلى غاية تخلي الجزائر عن النظام الاشتراكي والتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق.

حيث أعدت الدولة مخططا وطنيا من أجل التنظيم أو بالأحرى هيكلة المؤسسات الوطنية في شكل شركات تجارية عن طريق خلق شركات فرعية مستقلة على مستوى الوحدات،تخضع لأحكام القانون التجاري،وعلى هذا الأساس وكغيرها من المؤسسات الجهوية عرفت سميد قسنطينة تقسيما جديدا إلى شركات فرعية وهي:-
مطحنة الساحل سكيكيدة.

-مطحنة سيبوس عنابة.

-مطحنة مرمورة.

-مطحنة سيدي راشد قسنطينة.

-مطحنة بوشقوف قالمة.

-مطحنة العوينات تبسة.

-مطحنة الأوراس باتنة.

-مطحنة العروش سكيكدة.

-مطحنة بني هارون القرارم قوقة(ميلة)محل دراستنا.

الشكل رقم(12):فروع مؤسسة الرياض قسنطينة.

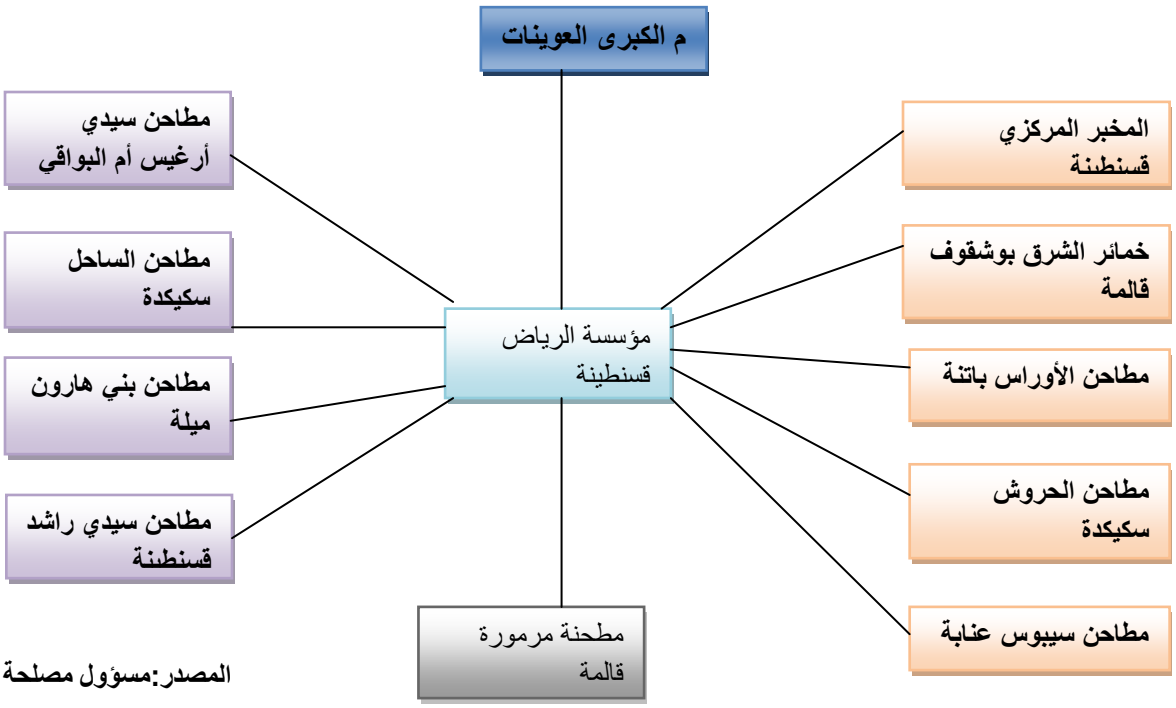

المصدر:مسؤول مصلحة الإنتاج.

-وسوف نتوقف بمطحنة بني هارون القرارم لتحري هذا التربص ونتعرف من خلاله ول بصورة وجيزة ومبسطة عن هذه المطحنة،حارصين على دراستنا بالتحليل النظري والدراسة التطبيقية.

-فقد انطلقت أشغال هذا الصرح المؤسسي سنة 1977 في شهر نوفمبر واستمرت الأشغال إلى غاية 1983 م أين كلفت شركة مجرية CAMPLEX-BUDABEST وشركة وطنية SONATIBA حيث أن الوحدة الإنتاجية والتجارية تحمل رقما تسلسليا هو81-12-43.حيث:

43:رقم الولاية-ميلة.

12:الشهر الذي دخلت فيه الاستقلالية.

81:سنة إنطلاق النشاط.

-وبالرغم من أن العملية انتهت في 1978/04/14 إلا أن هذه العملية الإنتاجية تأخرت إلى غاية 1983 م وذلك بسبب تأخر وصول أجهزة المطحنة،حيث أن تموين المطحنة يكون بالمادة الأولية (القمح اللين)وهذا من طرف الديوان الوطني للحبوب OAIC.

المطلب الثاني:التعريف بمؤسسة مطاحن بني هارون:

-هي مؤسسة إنتاجية وتجارية يتمثل نشاطها أساسا في تحويل المادة الأولية لمتمثلة في القمح اللين إلى مادة الفرينة التي هي بدورها تستعمل كمادة أولية لصناعات مختلفة وتقوم بها مؤسسات أخرى وهي تابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها ERIAD.

المطلب الثالث:أهمية وأهداف مؤسسة مطاحن بني هارون.

الفرع الأول:أهمية مؤسسة مطاحن بني هارون:

-لكل مؤسسة أهمية وجدت من أجلها فأهمية هذه المؤسسة تظهر في استعمال الفرينة في صناعة الخبز الذي يعتبر مادة غذائية أساسية والذي يعتبر من حاجات الإنسان الضرورية طوال السنة،وكذلك استعمالها من طرف محلات الحلويات والعجائن،إضافة إلى البقايا أو ما يعرف بالنخالة والتي تعد نتيجة لعمليتي طحن والغربلة للقمح اللين فهي تستعمل كغذاء أو علف للحيوانات والدواجن.

وتوطين هذا النوع من المشاريع يرجع إلى:

-كثرة الطلب على هذا النوع من المنتجات فكان غرض المركب تغطية حاجيات السوق وكذا الوصول إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من مادة الفرينة.

-نظرا لإتاحة الظروف المناخية من درجة الحرارة والرطوبة وكذا الموقع الاستراتيجي لمزاولة مثل هذا النشاط الاقتصادي فالوحدة تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 27 مما يسهل عملية التموين وكذا تسويق المنتوج النهائي.

الفرع الثاني:أهداف مؤسسة مطاحن بني هارون.

إن كل مؤسسة تسعى عند تكوينها إلى تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها وتحقيق المكانة وهذا لضمان بقائها في السوق مما يعرف بالمنافسة،ومن بين ما تسعى هذه المؤسسة إلى تحقيقه ما يلي:

-إدخال بعض الطرق التقنية والتكنولوجية الحديثة.

-العمل على إنشاء وحدة إنتاجية تختص بإنتاج العجائن.

-إتباع إستراتيجية خاصة وفعالة.

-إعادة هيكلة المصنع واستقلاليته.

-جلب آلات حديثة مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع.

المبحث الثاني:الجانب التنظيمي للوحدة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون-القرارم قوقة.

المطلب الأول:بطاقة فنية حول المؤسسة.

1-الموقع والمساحة:

تقع هذه المؤسسة بدائرة القرارم قوقة في ولاية ميلة على الطريق الوطني رقم27 الرابط بين ولايتي قسنطينة وجيجل،تتربع على مساحة تقدر بـ7 هكتار مغطاة وتشمل سكنات الموظفين.

2-نشاط المؤسسة:

تقوم الوحدة بتحويل الحبوب (القمح اللين)إلى منتوج الفرينة والسميد وتستخلص أيضا النخالة وهي تعتبر منتوجها الثالث.

3-الطاقة الاستهلاكية.

تستهلك الوحدة من المادة الأولية (القمح اللين) ما يقدر بحوالي 660 قنطار في اليوم.

4-أهم المنتوجات.

-الفرينة(دقيق الخبز).

-السميد.

-مستخرجات الطحين(النخالة)وتستعمل كعلف للحيوانات.

5-العمال:

-عدد عمال التسيير والإنتاج والإدارة،يوجد حوالي 60 عاملا.

-عمال الحراسة:حوالي 20 عاملا مشكلين على شكل فرق ويعملون بالتناوب،وعملهم متواصل على طول أيام السنة.

6-**أنواع الزبائن:**يقسم الزبائن على قسمين

أ-من حيث نوعية النشاط: ب-من حيث طريقة التسديد

-الخبازين -تجار التجزئة -الزبائن المتعاقدين(يدفعون لأجل)

-تجار الجملة -المستهلكين -الزبائن غير المعاقدين(يدفعون فورا)

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يقدر عدد عمال الوحدة بـ78 عاملا موزعين على مختلف المصالح المكونة للمؤسسة وفيما يلي:جدول يوضح توزيع العمال داخل الوحدة الإنتاجية والتجارية للقرارم قوقة.

الجدول (08) :توزيع عمال الوحدة الإنتاجية والتجارية للقرارم قوقة على مختلف المصالح.

مصلحة الانتاج	مصلحة المستخدمين	مصلحة المخبر	مصلحة الامن و الوقاية	مصلحة المحاسبة	مصلحة التجارة	مصلحة المشتريات	مصلحة الشؤون الاجتماعية	مصلحة الصيانة	مصلحة الادارة و المرالية
17	5	2	22	5	12	2	3	10	2

المصدر:من إعداد الطالبات بالإعتماد على معلومات مقدمة من المستخدمين.

ويسهر على تنظيم وتسيير الوحدة إداريا 10 مصالح تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض هي:

-مصلحة المشتريات.

-مصلحة الإنتاج.

-المخبر.

-مصلحة الشؤون الاجتماعية.

-مصلحة الصيانة.

-مصلحة الأمانة العامة.

-مصلحة الأمن الوقائي.

-مصلحة المحاسبة والمالية.

-مصلحة المستخدمين.

-مصلحة التجارة.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي للوحدة والذي يوضح نختلف المهام والمسؤوليات والعلاقات التي تربط مختلف مصالح الوحدة.

الشكل (13) :الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون-القرارم قوقة.

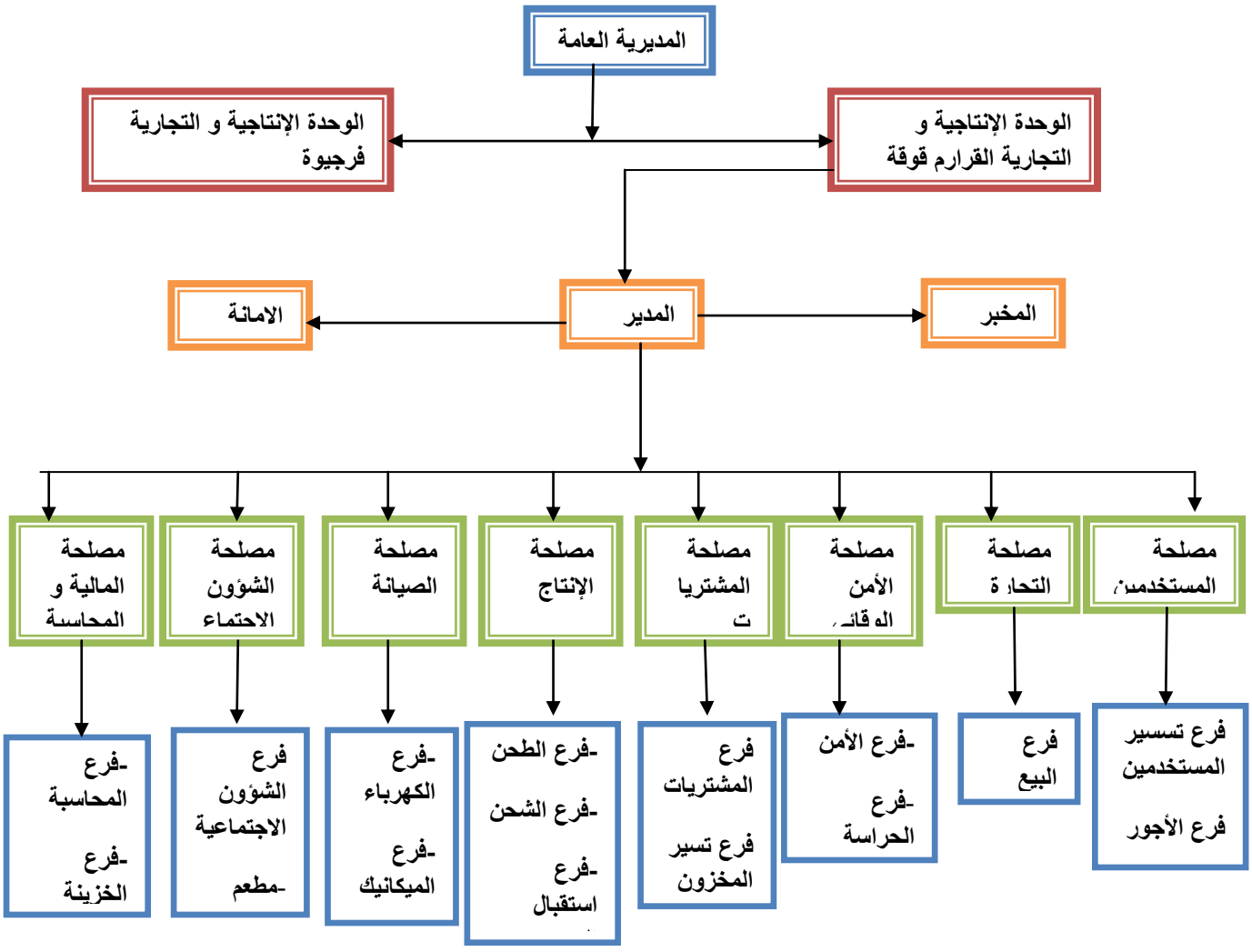

المصدر:مسؤول مصلحة المستخدمين.

ويتم توزيع الوظائف حسب الهيكل التنظيمي للوحدة حيث تتكون من مديرية عامة و9 مصالح مختلفة،المديرية العامة يترأسها مدير عام فهو السلطة الأولى في الوحدة ومنه تنطلق القرارات وتوجد تحت تصرفه الأمانة العامة بالإضافة إلى المصالح المختلفة وهي:

1-**مصلحة المشتريات:**وهي المصلحة الوحيدة التي تقوم بعملية التموين بقطاع الغيار والمادة الأولية المتمثلة في القمح ومواد التغليف(الأكياس)،كما تقوم بشراء كل ما يلزم بوحدة الإنتاج والصيانة باعتبارها الممول الوحيد لها وتزود مصلحة المحاسبة بالوثائق المحاسبية للتسجيل المحاسبي وهذا ما نسميه بالعلاقة الداخلية،وهناك علاقات خارجية تتمثل في علاقاتهما مع الموردين،ويشرف على هذه المصلحة رئيس يساعد على ذلك 4 فروع وهي فرع المشتريات،فرع استقبال القمح،فرع تسيير المخزون،فرع الأكياس.

2-**مصلحة الإنتاج:**هو القلب النابض الذي بتوقفه تتوقف حياة الوحدة الإنتاجية بجميع مصالحها لأن نظام العمل فيها يمتد 24 سا/24سا كما أنها المصلحة التي تضم أكبر عدد من العمال والمقدرة بـ54 عامل.بها آلات تكنولوجية دقيقة ضخمة فالوحدة الإنتاجية القرارم تقتصر على إنتاج الخبز والمستخلص من القمح اللين الذي تزودهم به CCLS(Oais)المستورد من الداخل والخارج وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين هما:قسم الإنتاج وقسم الشحن.

3-**المخبر:**له دور إذ يستعان به قبل البدء في العملية الإنتاجية وتعتبر بمثابة العين المجردة للوحدة الإنتاجية ويعمل بالتنسيق مع المصلحة البرمجة وذلك بتحديد نوعية وجودة القمح اللين عن طريق أخذ من عينات القمح لأجل التوصل إلى إنتاج أفضل وأحسن،كما يستعان به في تحليل الفرينة ومعرفة خلوها من النخالة والغبار ومعرفة إذا كانت جيدة للاستعمال بهدف الحصول على إنتاج جيد،وذلك باستعمال أجهزة خاصة ودقيقة نذكر منها:آلة الغسيل،آلة قياس الرطوبة،آلة طحن القمح،آلة الغربلة،آلة العجن،الفرينة،الفرن،ثم يقوم المخبري بتسجيل النتائج المتحصل عليها في وثائق تبعث لمصلحة الإنتاج،ويمكننا القول أن علاقات المخبر تقتصر على مصلحة الإنتاج،إذ يعتبر المرشد أو الدليل الخاص بها لأنه بقيامه بالتحاليل اللازمة يرشدها إلى النوعية الجيدة،أما علاقته بمصلحة المحاسبة تكاد منعدمة إلا في شراء الآلات كما أن له علاقة مع مصلحة الصيانة في حالة حدوث خلل أو عطب في الأجهزة.

4-**مصلحة الشؤون الاجتماعية:**هي مصلحة تحافظ على حقوق العمال حيث تسهر على وضعيتهم من الناحية الاجتماعية وتسهيل مهام العمال من أجل رفع المستوى المعيشي لهم وتنقسم هذه المصلحة من فرعين هما:فرع الشؤون الاجتماعية والمطعم والنادي.

5-**مصلحة الصيانة:**هي مصلحة تقوم بالسهر على السير الحسن والطبيعي والحسن للعمل والرفع من مستوى الإنتاج وتفادي أي عطل في الأجهزة والآلات وتعمل بالتنسيق مع مصلحة البرمجة،كما تتجلى ضرورة صيانة الآلات من خلال تشغيلها المتواصل الذي يضمن استمرارية العملية الإنتاجية،حيث يمكن الهدف من الصيانة في المحافظة على الطاقة الأصلية بهذه الآلات وتوفير ما أمكن من الضمانات للحد من تكرار توقفها والصيانة نوعان:صيانة دورية وصيانة علاجية.

6-**مصلحة الأمانة:**هي مصلحة لها دور أساسي وهام داخل المؤسسة يعمل بها موظف يقوم بدور أساسي وهام داخل المصالح والإدارة ومنظم لمختلف الأعمال التي ترد من خارج المؤسسة وتصدر عنها الشروط التي يجب أن تتوفر فيه هي:

-الإخلاص والوفاء للرئيس.

-يجيد بعض اللغات إلى جانب اللغة العربية.

-الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية.

-أن تكون له خبرة في ميدان العمل.

-والمهام التي يقوم بها هي استقبال البريد وتسجيله في دفتر البريد الوارد والصادر،إضافة إلى استقبال المكالمات الهاتفية الخاصة بالمدير والمستندات في حافظة رسمية.وتنظيم المقابلات واستخراج النسخ.

مصلحة الأمن الوقائي:تسهر هذه المصلحة على نظافة المحيط والحفاظ على سلامة العمال من الحوادث داخل المؤسسة والقيام بكل الإسعافات الضرورية عند الحاجة إليها،كما تشرف على أمن الوحدة واستمرار العمل وسخر لها عدة وسائل منها الهاتف الذي يستعمل في الحالات الاستعجالية،كل هذه الأعمال يقوم بها .

فرع الحراسة:يقوم بالحراسة ليلا لأن فترة مداومته الليلية تتكون من 4 فرق وكل فرقة تتكون من 4 أعوان أمن يعملون بنظام التناوب.

فرع الأمن:يعمل على تحقيق الأمن داخل الوحدة خلال الفترة النهارية.

8-**مصلحة المحاسبة:**تعتبر مصلحة مهمة وأساسية حيث أنها تسهر وتعمل على التسيير المحاسبي والمالي الجيد.ففي الوحدة الإنتاجية تقوم هذه المصلحة بالمراقبة لجميع البيانات المحاسبية والمالية ابتداءا من الميزانية الإنتاجية خلال السنة إلى غاية إعداد الميزانية الختامية في آخر الدورة التي تبين لنا الحالة المالية للوحدة سواء ربح أو خسارة.

9-**مصلحة التجارة:**انضمت هذه المصلحة إلى الوحدة الإنتاجية مؤخرا 2001/1/1 فقد كانت تابعة للمديرية العامة.بمختلف المتطلبات وتنقسم إلى قسم البيع،قسم التجارة.

المبحث الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية:

تلعب الوحدة الإنتاجية و التجارية لمطاحن بني هارون دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية من خلال النشاط الإنتاجي و التجاري الذي تقوم به و بالتالي توفير مناصب شغل و تحقيق إيرادات جبائية معتبرة و يمكن تلخيص مساهمة هذه المؤسسة في التنمية المحلية من خلال ما يلي :

المطلب الأول:الضرائب والمؤسسة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون القرارم قوقة.

الفرع الأول:الضرائب التي تخضع لها المؤسسة.

1-مدخل:

تحتل الضرائب مكانا هاما في الدراسات المالية الحديثة بحكم أنها أصبحت تشكل أهم مصدر للإيرادات العامة في الاقتصاديات المعاصرة فضلا عن الدور الهام الذي تلعبه كأداة رئيسية من أدوات التحليل للسياسات المالية وكونها أيضا أداة من أدوات التأثير على النشاط الاقتصادي.

2-أنواع الضرائب التي تخضع لها الوحدة:

2-1.الرسم على النشاط المهني :T.A.P

تقدر نسبة بـ2 % بدلا من 2,55 التي كانت تطبق سابقا حيث يحسب هذا الرسم على أساس مبلغ المبيعات الشهرية بالإضافة إلى أنه يفرض على حساب أداء الخدمات،ومن خصائص هذا الرسم أنه لا يمنح تخفيض المستهلك النهائي.

تخفيضاته:يمنح هذا الرسم تخفيض قدره 30 % من مبلغ المبيعالت والباقي أي 70% يحسب على أساسه مبلغ الرسم.

عمليات التنازل ما بين الفروع التابعة للمؤسسة الأم تستفيد من تخفيض قدره 50 %.

2-2-.الدفع الجزافي:V.F

تقدر نسبته حاليا بـ 4 % بدلا من 5 % ويفرض هذا الرسم على الجهة المستخدمة (أجور وتعويضات وعلاوات العمال) وذلك يضرب المبلغ الخام 4 %.

الإعفاءات:

يستفيد عمال تشغيل الشباب والممتهنين من إعفاء كلي لهذا الرسم.

2-3.الضريبة على الدخل الإجمالي:I.R.G

هي ضريبة تفرض على الأجر الإجمالي لكل عام قبل استلامه من الأجر الصافي وتساعدنا في حسابه الوثائق الخاصة بكتلة الأجور التي تسجل هي بدورها في يومية الأجور 14 ويحسب مبلغ هذه الضريبة على أساس سلم معين قانونيا يحدد على أساس الحالة الاجتماعية ودخل كل عامل.

التخفيضات والإعفاءات:

يستفيد الممتهنين من الإعفاء الكلي للضريبة.

2-4.الرسم على القيمة المضافة:T.V.A

حددت نسبة الرسم على القيمة المضافة في القانون المكمل لميزانية 2001 كما يلي:

7 % وهي خاصة بالعجائن والخمائر.

17 % تفرض على بقية المنتوج.

والنسبة المطبقة في هذه الوحدة هي 17 % حيث تفرض على مبلغ المداخيل المحققة من مبيعات ورشة الصيانة والتجارة كما أن منتجات هذه الوحدة غير خاضعة للضريبة على القيمة المضافة لأنها تؤثر سلبا على المستهلك النهائي ويكمن هذا التأثير في ارتفاع يعر الخبز.

ويحسب الرسم على القيمة المضافة على أساس رقم الأعمال الإجمالي بعد طرح منه رقم الأعمال المعفى من الضريبة والباقي يحسب على أساسه مبلغ الرسم على القيمة المضافة.

2-5.الرسم على التلوث:

هو رسم يدفع سنويا قدره 110000 دج.

2-6.الرسم على تطهير ونظافة المحيط:

وهو يحسب على أساس عدد السكان المستقرين في المنطقة حيث يدفع كل علم قدر بـ80000 دج.

3-التصريحات:

-كل الضرائب التي سبق ذكرها يتم جمعها في وثيقة خاصة من طرف رئيس مصلحة المحاسبة والمالية وتسمى الوثيقة بالتصريح الضريبي حيث يحتوي هذا الأخير على جميع الضرائب ويحتوي كذلك على الرمز الجبائي الذي يتكون من 15 رقما بالإضافة إلى احتوائه على رقم المادة المتكونة من 11 رقما،شرط أن يتم إعداد هذا التصريح قبل 20 يوم الأولى من الشهر،وإذا تأخر دفعه إلى قباضة الضرائب تفرض على الوحدة الإنتاجية غرامة مالية،وعند إعداد هذا التصريح يجب إعداد طلب التسديد معه،ثم يدفع هذا التصريح إلى قباضة الضرائب.

ملاحظة:

يتم دفع الضريبة عن طريق البنك.

الفرع الثاني : TVA-IRGالمدفوعة من قبل الوحدة الانتاجية

الجدول رقم (09) : الحالة السنوية المفصلة للرسوم على القيمة المضافة :

الاشهر	TVAعلى المبيعات	TVAعلى المشتريات 7%17%	TVAالمدفوعة لمصلحة الضرائب
جانفي	60388800	2241200	58147600
فيفري	56539800	570500	55969300
مارس	59019900	783200	582236700
أفريل	58689600	1497900	57191700
ماي	51526900	1546300	49980600
جوان	41438000	1210400	40227600
جويلية	46341900	1819400	41822500
أوت	56384800	1128900	55255900
سبتمبر	66144200	1178300	64965900
أكتوبر	85168300	388800	57797500
نوفمبر	51314600	1909000	49405600
ديسمبر	43235300	2838600	40396700

629397600

المصدر : مصلحة المحاسبة بالمؤسسة

الجدول أعلاه يبين قيمة ما تدفعه الوحدة الانتاجية لمطاحن بني هارون من القيمة المضافة و التي قدرت سنة 2013 ب 29397600 6مليار دينار جزائري هذه القيمة تعتبر كافية و لو بنسبة ضئيلة تساعد على تمويل قطاعات اقتصادية معينة على المستوى المحلي لولاية ميلة .

الجدول رقم (10) : بيان الضريبة السنوية على الدخل الإجمالي

القسائم المودعة من طرف الخزينة و المساهمات		تحديد الخزينة أو اين يتم الدفع	تهيئة المدفوعات المسجلة			ملاحظات
			الضريبة على الإجمالي		الرسم على النشاط المهني غ التجاري	
الرقم 1	التاريخ 2		نظام عام 4	نظام التسبيقات التموينية		
101193	2014/02/17		34405200			
100171	13/03/2014		46637600			
101355	16/04/2014		49778600			
100525	13/05/2014		40322800			
100585	16/06/2014		125611600			
100647	17/07/2014		60271500			
100683	18/08/2014		43005100			
100785	17/09/2014		88477000			
100811	15/10/2014		36933900			
100877	11/11/2014		37329900			
100945	11/12/2014		55586000			
100015	08/01/2014		56455700			
المجموع			734153400			

المصدر : الوحدة الانتاجية و التجارية لمطاحن بني هارون " مصلحة المحاسبة "

الجدول أعلاه يبين ما تدفعه الوحدة الانتاجية لمطاحن بني هارون من الضريبة على الدخل الاجمالي و التي قدرت سنة 2014 م ب 7341534 مليون دينار جزائري و التي يتم دفعها على مستوى قابضة الضرائب لولاية ميلة حيث تستفيد منها الجماعات المحلية لدائرة القرارم مما يحقق تنمية محلية في الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي و الخدماتية

المطلب الثاني:مساهمة مؤسسة مطاحن بني هارون في خلق مناصب الشغل.

-المؤسسة الفرعية:مطاحن بني هارون القرارم قوقة ولاية ميلة.

-شركة بالأسهم ذات مال اجتماعي:60000000.00دج.

-المقر الاجتماعي :القرارم قوقة.

-التقرير الشهري لوظيفة المستخدمين:شهر أكتوبر 2013 م.

حالة تعداد المستخدمين لشهر أكتوبر 2013:

-التعداد الدائم:55.

-التعداد المتعاقد:21.

1/-التعداد حسب المجموعات:الجدول (11)التالي يوضح لنا تقسيم عدد العاملين حسب المجموعات وهو كالآتي:

المجموعات	إطارات	المهرة	المنفذون	المجموع
الدائمون	09	20	26	55
المتعاقدون	11	04	06	21
المجموع	20	24	32	76

-ملاحظة وتعليق:عن المتعاقدين هناك ثلاثة أصناف:

-ف1 :المتعاقدون مباشرة:02.

-ف2:المتعاقدون CTA :19.

-ف3:المتعاقدون DAIP:03منهم(2)نساء.

2/-حركة المستخدمين:

الجدول (12) الشغل الدائم و المؤقت للوحدة الإنتاجية

وحدة القرارم	الفئة الأولى			الفئة الثانية			الفئة الثالثة			التعداد الاجمالي	مقارنة مع الشهر السابق
	عامل غير مؤهل	عامل مؤهل	عامل ذو تأهيل عالي	أعوان مهرة	تقني	تقني سامي	إطار متوسط	إطار عالي	إطار مسير		
الشغل الدائم	25	-	-	17	-	03	09	01	-	55	55
الشغل المؤقت	06	-	-	01	-	03	11	-	-	21	26
التشغيل النسوي	02	-	-	01	-	01	03	-	-	07	07

المصدر : الوحدة الانتاجية لمؤسسة مطاحن بني هارون "مصلحة الموارد البشرية

الجدول أعلاه يبين أن مناصب الشغل موزعة على أساس ثلاث فئات وأن عمال المؤسسة تم تصنيفهم حسي درجة التأهيل العلمي و خلصنا الى ان المؤسسة تستقطب أكبر عدد من العمال ذوو المستوى العادي (غير المؤهلين) أي تهتم بجانب توفير مناصب شغل للفئة البسيطة في المجتمع

-من خلال المعطيات السابقة نجد ان الوحدة الانتاجية لمطاحن بني هارون القرارم قوقة خلقت و لو بنسبة قليلة فرص عمل جمعت فيها ما بين المؤهلين علميا و الافراد البسطاء بعقود لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على طول الحياة المهنية حيث وصل عدد عمالها في الوقت الحالي 80 عاملا بالاضافة الى أن هذه المؤسسة قامت بتوسيع نشاطها عن طريق فتح محلات تجارية تابعة لها و بالتالي الرفع من القدرة التشغيلية لهذه المؤسسة .

الخاتمة :

-لقد كانت هذه الدراسة في عرض محاولة لحل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في :ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ؟

-وما قدمناه في هذا البحث هو محاولة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستنادا إلى تعاريف تبنتها مجموعة من الهيئات الاقتصادية والدول ومحاولة التطرق أيضا إلى معرفة الخصائص والمميزات ومختلف أنواع المؤسسات ليتم بعدها إبراز أهمية هذه المؤسسات في القطاع الاقتصادي ،ثم ارتأينا إلى إضافة مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا للتأثير الإيجابي لهذه المؤسسات على الاقتصاديات العالمية وجب علينا تدليل المشاكل التي تعرقلها وإتباع سبل لأجل نجاحها وترقيتها ،بالإضافة إلى التحديات المستقبلية التي تواجهها .
ثم حاولنا تقديم مختلف لجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية التي وجدنا أنها عبارة عن أسلوب عمل تتظافر فيه الجهود مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي،كما وجدنا بأن التنمية المحلية تمتلك مجموعة من المقومات التي تؤهلها للقيام بدورها.

وكان علينا إبراز الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية من خلال ثلاث مؤشرات أساسية وهي الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة،التشغيل ،التجارة الخارجية ،ووجدنا هذه المؤسسات تلعب دورا مهما إنطلاقا من مجموعة من المعطيات ومعلومات إحصائية .
–فيما قمنا بإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي على اعتبارات الوحدة الإنتاجية لبني هارون كنموذج لدراسة الحالة التي قمنا فيها بتناول هذا الجزء كوحدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم مدى مساهمتها في توفير مناصب شغل والإيرادات الجبائية.

أولا:النتائج :مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختيار الفرضيات واستخلاص النتائج التالية :
بالرغم من أن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكتنفه بعض الغموض نتيجة عدم ايجاد تعريف دقيق يلقى قبولا لدى الخبراء و المفكرين و حتى الدول ، فهدا لم يمنع من وجود بعض المحاولات لتعريفها من طرف منظمات دولية و كذا دول بناءا على مقومات بنائها الاقتصادي و الظروف السائدة داخلها ،وكذا تحديد التصنيف و الشكل الذي يلائم سيرورتها الانمائية و التطورية .

رغم الاختلاف الحاصل حول الخصائص المشتركة التي يمكن أن تجتمع حولها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الا أنه توجد خصائص أساسية تشترك فيها أغلب المؤسسات و تتمثل أساسا في الملكية الفردية أو العائلية ،التمتع بالاستقلالية ،المالية و الادارية ،و بساطة هيكلها التنظيمي.

ان الدور التنموي الدي تسعى الى تحقيقه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فعال و مباشر من خلال ما تضيفه من قيمة معتبرة الى ميزان التجارة الخارجية وكذا الناتج الوطني الخام وكذا تخلق قيمة مضافة كما توفر مناصب شغل من شأنها الحد من البطالة.

-تلعب الوحدة الإنتاجية لمطاحن بني هارون دورا نسبيا في التنمية المحلية على مستوى ولاية ميلة في زيادة الإيرادات الجبائية المختلفة التي تمول بها قطاعات اقتصادية أخرى بالإضافة إلى خلق فرص عمل.

ثانيا التوصيات:

بناءا على ما تقدم من نتائج وملاحظات نحاول تقديم بعض التوصيات والإقتراحات.

- العمل مع الجهات المعنية بالقطاع على تبسيط كافة الإجراءات الإدارية وذلك من خلال تكييف الإدارة مع التحولات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية والقضاء على الظواهر السلبية أو المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.
- إنشاء بنوك خاصة لتمويل هذا النوع من المؤسسات وذلك للقضاء على هذا المشكل نهائيا.
- الإكثار من الندوات والمحاضرات والمعارض الوطنية والدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للإحتكاك وتبادل التجارب.
- تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سوف ينعكس إيجابا على سوق العمل ومنه على التنمية الإقتصادية ككل.
- تشجيع نظام المشاركة الذي يقوم على مبدأ استغلال الفوائض المالية لدى الأعوان الاقتصادية وتحويلها إلى أوراق مالية للمساهمة في إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-المراجع باللغة العربية

أولا-الكتب :

1)سامية محمد جابر وآخرون،علم اجتماع المجتمعات الجديدة،دار المعرفة-جامعة الإسكندرية،2000.

2)فايز جمعة صالح النجار وآخرون،الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة،دار ومكتب الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2006 .

3)وفاء عبد الباسط،مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة،دار النهضة،حلوان،مصر،2000 .

4)نبيل جواد،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،الطبعة الأولى،2007 .

5)رابح خوني،رقية حسني،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها،ايتراك للنشر والتوزيع،القاهرة،الطبعة الأولى،2008 .

6)كاسر نصر المنصور شوقي ناجي،إدارة المشروعات الصغيرة ،دار الحامد للنشر،عمان،الأردن،الطبعة الأولى .

7)سعد عبد الرسول محمد،الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي،المكتب العلمي للنشر والتوزيع،الإسكندرية،1998 .

8)توفيق عبد الرحيم يوسف،إدارة الأعمال التجارية الصغيرة،دار الوفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2002 .

9)علي الضلاعين،المشروعات الصغيرة،مركز يزيد للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،بدون تاريخ .

10)ناصر دادي عدون،عبد الرحمن باينات،التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،دار الحمدي العامة،الجزائر،2008 .

11)سعاد نائف برنوطي،إدارة الأعمال الصغيرة،أبعاد للريادة ،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2005 .

12)محمد صالح الحنادي،محمد فريد الصحن،مقدمة في المال والأعمال،الدار الج مصر،1999.

13)فتحي السيد عبد وأبو سيد أحمد،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية،مصر،2005 .

14)علي خاطر شنطاوي،قانون الإدارة المحلية،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2002 .

15)محمد الصغير بعلي،قانون الإدارة المحلية الجزائرية،دار العلوم،الجزائر،2004 .

16)جعفر أنس قاسم،أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر،ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر،1988 .

17)محمد سيد فهمي،تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة،المكتب الجامعي الجديد،الإسكندرية،1999 .

18)أحمد مصطفى خاطر،تنمية المجتمعات المحلية،الإتجاهات المعاصرة،الإستراتيجية بحوث العمل،تشخيص المجتمع،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2005 .

19)عبد الباسط محمد حسن،التنمية الإجتماعية،المطبعة الجامعية،القاهرة،مصر،1970 .

20)محمد محمود شهاب،النمو المسؤول للألفية الجديدة،مركز الأهرام للترجمة والنشر،مصر،2006.

21)عبد الهادي الجوهري وآخرون،دراسات في التنمية الإجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2001 .

22)نائل عبد الحافظ العواملة،إدارة التنمية الأسس-النظريات-التطبيقات العملية،دار زهران للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2013 .

23)منال طلعت محمود،الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي،المكتب الجامعي الحديث،مصر،2003.

24)خالد سمارة الزغبي،التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية،شركة الشرق الأوسط للطباعة،عمان،الأردن،1985 .
25)أحمد سعد عبد اللطيف،إدارة المشروعات الإنشائية،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،القاهرة،1994 .
26)بلال محمود الوادي،ليث عبد الله القهيوي،المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية بالوطن العربي،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،الأردن،2012 .
27)ماجدة العطية،إدارة المشروعات الصغيرة،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2004 .

ثانيا : المجلات و الملتقيات :

28)أمين عودة،الإدارة المحلية،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2010 .
29)مسيكة بوفامة،رابح حمدي باشا،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المجلة الإقتصادية Les chaier decread ،صادرة عن مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي للتنمية Gread ،الجزائر،العدد76،2006 .
30)حسين رحيم،ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،الأغواط،أفريل،2002 .

ثالثا-الرسائل العلمية:

31)عثمان يخلف،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004 .
32)خنصر خنفري،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،الجزائر .
33)رجراج ابراهيم،التنمية المحلية في الجزائر،واقع وآثار،أطروحة ضمن متطلبات درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،2012-2013 .
34)ياسين بوضامور،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2010-2011 .
35)جيلاني عبد القادر،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة،حالة الجزائر،مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،2000-2009
36)زويتة محمد الصالح،أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة ماجستير في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر،2007 .
37)طالبي خالد،دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة حالة الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة قسنطينة،2010-2011 .
38)سيد علي بلجمدي،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة-حالة الجزائر(رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة،2005.

رابعا :مصادر أخرى

39)قويقع نادية،إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية،حالة الجزائر(رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001 .
40)سميرة علام،إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة مطبوعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،القاهرة،1993 .
41)نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2009 .
42)محمد الهادي مباركي،المؤسسات الصغيرة ،المفهوم والدور المرتقب،مجلدة العلوم الاقتصادية،جامعة

منتوري،العدد 11،99 .
43)علي عبد الله العرادي،ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين،قسم البحوث والدراسات،إدارة شؤون اللجان و ،الجزائر،2012 .
44)بيرتلزمان سيفانج،جونير سلو والبنك الدولي،التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها،دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير،واشنطن دي تسي،2004 .
45)كمال التابعي،تغريب العالم الثالث،دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية،دار المعارف،القاهرة،1993.

-المراجع باللغة الفرنسية:

1)Robert Wtter wulghe et autres ,la PME ;une entreprise hummaine,Debock université,Bruxelles.1998

2)Olivier Ferrier,les très petites entreprises,Editions debock université,Bruxelles,1er édition 2002.

3)Taroudeau Jean-claude,stratégie industrielle 2eme édition,paris ;rubert,1998.

4)Paul Howee,Le développement Local au défide de la mondialisation,L'Harattau,paris,2001.

ESTALEY.R.MORSE,la petite industri moderne et le dévloppement,paris,2000.

5)European commussion,European SMES under pressur,Aural Repor on EUS Small And Medium-sized Entreprise 2009,Direcorated General for Entreprises and Industry.

6)Maryse selles strategies PME et Inteligence Economique,2003.

7) : estaley rmorse la petit industrie moderne et le devloppement –paris ,2000 T1 P 23

8) maryse salles strotégies des PME et intelligence Economique ed : economica 2003 P : 44

-المواقع الالكترونية

1)HRD-Strateggy-AS phttP//www.moncomun gov-om/arabic

2)www.Algex.dz

3)http=//www.om.dz/Activitie-Emploi-et chomage- le25/05/201

قـائـمة الملاحق

WILAYA DE : MILA

COMMUNE DE : GRAREM GOUGA

TAXE SUR L'ACTiVITE PROFESSIONNELLE

(paiement mensuel ou trimestriel)

RELEVE DES VERSEMENTS EFFECTUES EN 2014

Souscrit par : M FILIALE LES MOULINS BENI HAROUN MINOTERIE GRAREM

Lieu de l'exercice de la COMMUNE DE GRAREM GOUGA

Profession (ou du principal établissement minoterie commerciale)

Au titre de l'année ...2014 (Résultats de l'année...2014...ou de l'exercice cols en ...2014

Quittances délivres Par la recette Des contributions Diverses« perceptions »		DESIGNATION De la recette Ou Ont été effectués des versements	MONTANT DES VERSEMENTS EFFECTUES				OBSERVATIONS
			TAXE SUR L'ACTIVITE Industrielle et commerciales			Taxe sur l'activité des professions Non commerciales	
Numéro	Date		Régime général		Régime Des acomptes Provisionnels		
1	2	3	4		5	6	
101193	17.02.2014		106 506	00			
100171	13.03.2014		98 510	00			
101355	16.04.2014		103 506	00			
100525	13.05.2014		102 508	00			
100585	16.06.2014		88 154	00			
100647	17.07.2014		68 300	00			
100683	18.08.2014		72 384	00			
100785	17.09.2014		97 830	00			
100811	15.10.2014		118 146	00			
100877	11.11.2014		103 414	00			
100945	11.12.2014		87 671	00			
100015	08.01.2015		83 621	00			
TOTAL			1 130 550	00			

WILAYA DE : MILA

COMMUNE DE : GRAREM GOUGA

ETAT IRG ANNUEL

(paiement mensuel ou trimestriel)

RELEVE DES VERSEMENTS EFFECTUES EN 2014

Souscrit par : M FILIALE LES MOULINS BENI HAROUN MINOTERIE GRAREM

Lieu de l'exercice de la COMMUNE DE GRAREM GOUGA

Profession (ou du principal établissement minoterie commerciale)

Au titre de l'année ...2014 (Résultats de l'année...2014...ou de l'exercice cols en ...2014

Quittances délivres Par la recette Des contributions Diverses« perceptions »		DESIGNATION De la recette Ou Ont été effectués des versements	MONTANT DES VERSEMENTS EFFECTUES			OBSERVATIONS
			IMPOT SUR REVENU GLOBAL		Taxe sur l'activité des professions Non commerciales	
Numéro	Date		Régime général	Régime Des acomptes Provisionnels		
1	2	3	4	5	6	
101193	17.02.2014		344 052 00			
100171	13.03.2014		466 376 00			
101355	16.04.2014		497 786 00			
100525	13.05.2014		403 228 00			
100585	16.06.2014		1 265 116 00			
100647	17.07.2014		602 715 00			
100683	18.08.2014		430 051 00			
100785	17.09.2014		884 770 00			
100811	15.10.2014		369 339 00			
100877	11.11.2014		373 299 00			
100945	11.12.2014		555 860 00			
100015	08.01.2015		564 557 00			
TOTAL			7 341 534 00			